

أثر أساليب الاستثمار الإسلامي على الأسواق المالية

تمهيد

لابد في بداية الحديث عن أثر أساليب الاستثمار الإسلامي على الأسواق المالية أن نبين أنه بالنظر لسعة هذه الآثار وتفرعاتها عندما نصنف أثر كل أسلوب من أساليب الاستثمار الإسلامي على الأسواق المالية، فقد يكون من الأولى تصنيفها بحسب طبيعة وصفة هذه الأساليب، وبشكل يبين الملامح الأفضل والأكثر أهمية لهذه الآثار وتشمل هذه الآثار ما يكون منها على صعيد الأفراد أو على صعيد المصارف الإسلامية، بالنظر لأهميتها، كما أن أهمية الآثار الاقتصادية تقتضي أن نوليها بعض التفصيل والبيان نظرا لعلاقتها بجوهر الاقتصاد الإسلامي وأسواق المال الإسلامية، التي يسعى الكثير من الاقتصاديين والمستثمرين من المسلمين إلى إقامتها والتمهيد للارتقاء بها إلى أفضل المستويات.

وبناء على هذا فقد تكون الأولوية في التصنيف العام لهذه الآثار على ثلاثة اتجاهات: الأول منها: الآثار الاقتصادية، والثاني الآثار الاجتماعية، والثالث الآثار العامة، ولذلك جعلت هذا الفصل على ثلاثة مباحث يتناول كل واحد منها جانباً من جوانب هذه الآثار، وبحسب الأولوية التي من خلالها نستطيع أن نعرف الإجابة الوافية عن السؤالين الأكثر تداولاً بين المستثمرين وهما: ما هي أهم الآثار التي من الممكن أن تنتج حال تفعيل أساليب

الاستثمار الإسلامي في أسواق المال؟ وهل تمكنت فعلا أن تكون بديلا ناجحا عن الصيغ الاستثمارية المتبعة في أسواق المال التقليدية؟ زد على ذلك معرفة أهم المخاطر المرتبطة بأساليب الاستثمار الإسلامي التي تكون ذات تأثير غير مباشر على سوق المال كالمزارعة والسلم والاستصناع.

المبحث الأول

الآثار الاقتصادية

أولاً - الإسهام في نجاح التنمية الاقتصادية وإقامة سوق المال الإسلامية

لقد بعث الله ﷺ محمداً بن عبد الله ﷺ رحمة للعالمين، وقد شاعت حكمة الله ﷻ أن يكون الإسلام خاتم الأديان السماوية بأحكامه ومنهجه وأخلاقه التي أصبحت شموعا مضيئة للحضارة الإسلامية، مشيدةً بذلك اقتصادا متينا أساسه الكتاب والسنة، ولعل من أهم مفردات الاستثمار الإسلامي في هذا الجانب هي أساليبه المختلفة في صفتها وثمارها والآثار المترتبة عليها.

إن النهوض بالمستوى الإنمائي للسوق ومدى نجاحه يعتمد على كفاءة هذه الأساليب وإمكانية المستثمر وخبرته التجارية، حيث أن القيام بمحاولة تحقيق التوازن الاقتصادي بعد رفع مستوى خط الفقر إلى مستوى خط الكفاية يتطلب تضافر الجهود العامة للمستثمرين، وأفضل من يحقق هذا التضافر أساليب المشاركة القائمة على مبدأ الغنم بالغرم، الذي يقتضي احتمالية الربحية مقابل احتمالية المخاطرة والخسارة.

ويعد الاستثمار أحد دعائم النمو الاقتصادي، ولاسيما في البلدان النامية لما يؤدي إليه من زيادة طاقة البلد الإنتاجية وأنه من الوسائل الفعالة في تغيير بنية الاقتصاد القومي

لصالح تعديل الاختلالات الهيكلية فيه، فضلا عن أنه بزيادة حجمه يزيد معدل النمو الاقتصادي عبر زيادة القيمة المضافة والإنتاجية وتشغيل القوى العاملة^(١).

إن الماضي في منهج إنجاح العملية التنموية بواسطة إسهاب أساليب الاستثمار الإسلامي يتطلب معالجة الفقر والمستوى غير اللائق من المعيشة، ومحاولة رفع دخول أصحاب الدخل المحدود كخطوة أولى، ثم المشاركة الجماعية في بناء سوق المال الإسلامية لتعطي ثمارها، من خلال إمكانياتها الشاملة، لتكون بالتضامن مع المستثمر الخطوة الثانية، أما الخطوة الثالثة فهي محاولة الوصول إلى مرحلة التمكين الإنمائي الشامل الذي يهيئ المستثمرين لإخراج زكاة أموالهم المستحقة، حيث أن لأساليب الاستثمار الإسلامي علاقة طردية مع الزكاة، وللزكاة علاقة طردية مع التنمية الاقتصادية، إذ كلما نجحت أساليب الاستثمار الإسلامي في تحقيق أهدافها ورفع مستوى الدخل عند المستثمرين المشاركين والمضاربين، كلما أدى ذلك إلى زيادة الأرباح حتى تبلغ حد النصاب الواجب فيه إخراج نصيب الزكاة، إذن فهذه الأساليب تعمل على استمرارية وديمومة إخراج نصيب الزكاة، وهذا من جانب، ومن جانب آخر فإن زيادة معدل أموال الزكاة يقتضي زيادة معدل التنمية الاقتصادية^(٢).

ومن الأمثلة على ذلك ما يتعلق بسهم الغارمين وإسهامه في تنشيط المستثمرين ذوي الدخل المحدود، أو المنكوبين منهم ودعمهم في مشاريعهم الإنمائية، فقد ذكر الطبري أنه يدخل في هذا السهم من احترق ماله أو أخذ ماله السيل^(٣).

ولذلك فإن ليس من الصواب أن يقوم الغارم بتصفية أمواله واستثماراته لسداد دينه، ما دام مصرف الغارمين يقدم له الدعم ليواصل ويستمر في مسيرته الاستثمارية.

(١) الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية، الصين أنموذجا: د. هناء عبد الغفار، الناشر بيت الحكمة، بغداد، ط١، ٢٠٠٢: ٢٥٥.

(٢) للاطلاع على تفاصيل هذه العلاقة ينظر: الآثار الاقتصادية والحضارية للزكاة في الاقتصاد الإسلامي: قيصر عبد الكريم الهيتي: ٢٤.

(٣) جامع البيان عن تأويل القرآن: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى بابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢، ١٣٧٣هـ-١٩٥٤: ١٠/١٦٤.

وتتميز أساليب الاستثمار في الإسلام بمميزات عدة تجعلها قابلة للوساطة المالية التي تسهم في تحقيق التنمية ونعرف ذلك عند إمعان النظر في طبيعتها وكيفيةها، ويبرز من بين هذه الأساليب المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم.

والوساطة في الاقتصاد تعني: عملاً يتضمن التقريب بين طرفين بقصد الربح، وفائدتها ووظيفتها تيسير ومن ثم تخفيض تكلفة التبادل أو التعامل بين الوحدات الاقتصادية وما يترتب على ذلك من تشجيع العمل والإنتاج والتجارة، وتتبع الحاجة للوساطة المالية من تفاوت الأفراد في المعرفة والمهارة والثروة، فهناك الثري الذي لا يعرف كيف ينمي ثروته، وهناك الذي يملك المهارة والخبرة التجارية لكنه لا يملك المال، فإذا كان الأول بعيداً عن الثاني أو لا يستطيع التعرف عليه تنشأ فرصة لطرف ثالث يتولى التقريب بينهما وإشباع حاجة كلا الطرفين في مقابل ربح منفق عليه.

فجدوى الوساطة الاقتصادية تنشأ من حقيقة النقص البشري في جوانب معرفة فرص الاستثمار والتمويل ومصادر رؤوس الأموال والخبرة في تنمية المال وإدارته، ومن هنا يحتاج الناس لمن يسد بعض جوانب النقص هذه لقاء أجرة لتكون النتيجة تحقيق مصلحة جميع الأطراف^(١).

إن أساليب الاستثمار الإسلامي تمتلك الصفات الرئيسة التي تمكنها من الارتقاء إلى سلم التنمية، ومن أهم هذه الصفات صفة الاستثمار الحقيقي^(٢)، وهي البديل الناجح الذي تقدمه الاستثمارات الإسلامية كفرصة لإثبات أن الاستثمار الناتج من الفائدة غير حقيقي، وأنه يؤول إلى إغناء المرابي وإيذاء المقترض، حيث لا يخفى على الجميع أن التنمية الاقتصادية تتطلب وجود استثمار حقيقي يخدم العملية الإنتاجية في محاولة النهوض بالإمكانات الاقتصادية للسوق في البلد الواحد.

(١) تقويم كفاءة وفاعلية الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية: خالد شاحوذ خلف الدليمي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد بالجامعة المستنصرية، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢: ١٧٨.

(٢) الاستثمار الحقيقي: هو الاستثمار الذي يضيف شيئاً جديداً إلى راس المال، ويؤدي إلى زيادة مستوى الدخل والإنتاج وزيادة السلع، ينظر: الفكر الاقتصادي بين المدارس الوضعية والمدرسة الإسلامية: د.

عبد الموجود الصميدعي، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣: ٣٠٥.

ومن الصفات الأخرى لهذه الأساليب صفة اعتماد الأولويات الإنمائية، بحسب ما تقتضيه منظومة العقلانية الاقتصادية، وبالشكل الذي يحقق أكثر مقاصد شرعية ممكنة بحيث أنها تكون بديلا ناجحا يقدمه الاستثمار الإسلامي للاقتصاديين في عالم انتشرت فيه الفوضى الاقتصادية، التي رفعت شأن الكثير من أصحاب الثروات في مقابل الحد من مستوى الأكثرية الساحقة من أصحاب الدخل المحدودة، أو الذين لا يجدون عملا مناسباً لهم.

فمثلاً يتم الاهتمام بالقضايا الترفيهية إلى حد يصل إلى صرف واستهلاك الكثير من الأموال والإمكانات في سبيل الوصول إلى الترف والرفاهية اللامحدودة، والتي تتم على حساب تجنب البناء القيمي للإنسان وماله من أثر في سلوكياته، إذ أن السلوك الإنساني مظهر من مظاهر القيم التي يحملها هذا الإنسان بمعنى أن السلوك ترجمة عملية للقيمة في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتساهم أساليب الاستثمار الإسلامي في المحافظة على الأموال من الضياع في دروب الفوائد الربوية، وتعمل على تقوية نقاط الضعف التي تعاني منها المؤسسات المصرفية الإسلامية من خلال معالجة المعوقات المادية التي تواجهها مثل قلة السيولة وانعدام الثقة بالمستثمرين والشركات واحتمالات المخاطرة بقرار الاستثمار وسوء توزيع الأرباح والخسائر بين المساهمين أو المشاركين وعدم اشتراك صاحب المال مع صاحب الخبرة في العملية الإنمائية، وجميع هذه المعوقات تتمكن الأساليب الاستثمارية الإسلامية من وضع الحلول لها.

وإذا كان صاحب المال أمام خيارين: الأول استثمار أمواله، والثاني صرفها واستهلاكها، فإنه ولا شك سيختار الأول، ولا شك أنه سيستعين بهذه الأساليب، لا سيما وأن المستثمر المسلم لا يعتبر أن تحقيق أقصى ربح هو الهدف النهائي والوحيد من تشغيل أمواله، ذلك أن الكثير من المستثمرين يبتغون مرضاة الله ﷻ في الدنيا والآخرة، مما يجعلهم يقبلون على استثمار أموالهم ومدخراتهم في مجالات تحقق لهم معدلات لا بأس بها من الربح.

إن بيان أهمية الأساليب وآثارها الاقتصادية له أبعاد واسعة في مجال التنمية، ولذلك فمن الضروري الإشارة إلى بعض الخصائص المتحصلة من هذه الأساليب في مجال التنمية والتي من الممكن إيجازها بالشكل الآتي:

١. الإسهام في بناء سوق المال الإسلامية، وتوجيه الاستثمارات فيها نحو النهوض باقتصاديات البلدان الإسلامية.
٢. إيجاد سوق مالية إسلامية عالمية مرنة، تتعامل بالأسهم والمعاملات المالية المشروعة، لها القدرة على اجتذاب رؤوس الأموال الطائلة الفائضة من أيدي المستثمرين المسلمين وغيرهم من الممتنعين عن توظيفها في أسواق المال العالمية واستثمارها مع أصحابها ومساعدتهم في هذا المجال، من خلال أحد أساليب المشاركة الممكنة.
٣. تعمل هذه الأساليب على إيجاد البدائل الاستثمارية بالشكل المناسب، فمثلا القرض الحسن والمشاركة هما بديلان عن القرض الربوي، وكذلك أسلوب السلم يمثل بديلا ناجحا عن العمليات الطويلة الأجل (العمليات الآجلة)..الخ.
٤. تحقق الأساليب معنى مهماً من معاني التعاون الاقتصادي بين المسلمين، فمثلا يمكن استغلال أسلوب المشاركة عندما يرث الأقارب أموالا يكمل أحدها الآخر في الإنتاج، أو يكون المال الموروث متقاربا في صفاته، فيرغب حينئذ الأقارب في الحصول على الدخل الناتج من المشاركة في استثمار هذه الأموال بدل الحصول عليها واستهلاكها أو تناقصها تدريجيا.
٥. من أهم ما يؤثر على فاعلية هذه الأساليب على الصعيد الاقتصادي عوامل عدة، منها:

- ★ سرعة اتخاذ القرار الاستثماري.
 - ★ كفاءة المستثمر وإمكانياته المادية.
 - ★ صفة الأسهم وسمعة الشركات المساهمة.
 - ★ كمية العرض والطلب على الأسهم.
 - ★ الأرباح والمخاطر المحتملة.
 - ★ السيولة النقدية التي تدعم المشروع الاستثماري.
٦. إمكانية رد الأوراق المالية المعابة أو غير الصالحة عندما تقترن أساليب الاستثمار بخيارات الاستثمار، التي تحدث عنها الفقهاء رحمهم الله تعالى في كتب الفقه، ومن أهمها اشتراط خيار العيب وخيار الشرط وخيار الرؤية

وخيار المجلس عند الحاجة لذلك، وهي بذلك تعوض عن الخيارات الربوية وخيارات البيع والشراء المحظورة الشائعة في أسواق المال.

٧. تعمل هذه الأساليب على زيادة التدفقات في الاستثمارات الإسلامية، الأمر الذي يؤدي إلى انفتاح سوق المال الإسلامية عالمياً، والمساهمة في حملة الإصلاح والإعمار المالي، التي تسعى لها الكثير من الحكومات والمؤسسات المالية المخلصة، يساعدها على دمج الأسواق المالية الإسلامية المحلية من خلال أساليب المشاركة لتكون تأثيراتها فعالة، لاسيما ونحن نعيش في عصر التكتلات الاقتصادية التي أصبحت مصدر قوة لاقتصاديات الشركات المساهمة.

وعلى الرغم من قيام أسواق مالية محلية في عدد من الدول العربية، وإن اختلفت درجة اتساعها ومستوى تطورها، إلا أن المشاهد أن قنوات الاتصال بين هذه الأسواق ما زالت محدودة للغاية، وذلك للأسباب الآتية:

- ★ التشريعات المحلية التي غالباً ما تحد من القدرة على تبادل تسجيل وتداول الأوراق المالية بين الأسواق المحلية.
- ★ عدم تنوع الأدوات الاستثمارية في أكثر هذه الأسواق بما يتناسب مع احتياجات المتعاملين فيها.
- ★ ضيق أو انعدام السوق الثانوي لتداول الأوراق المالية مما يحد من سيولتها وإقبال المستثمرين على اقتنائها.
- ★ قوانين الرقابة على النقد.
- ★ عدم توافر الوعي الاستثماري فيما يتعلق بالأوراق المالية، وقصور الجهود المبذولة لتطوير هذا الوعي مما يترتب عليه سيطرة القطاع المؤسسي على التعامل في أسواق السندات ومحدودية المشاركة الفردية في هذا النشاط الاستثماري.
- ★ ارتفاع معدلات الضرائب على الدخل الناتج عن اقتناء الأوراق المالية في الكثير من الدول العربية.

★ ندرة المؤسسات التي تقوم بوظيفة الوساطة المالية وخاصة شركات الاستثمار التي تضطلع بمهام ترويج وتسويق الإصدارات الجديدة(١).

أما فيما يتعلق بأهم المعوقات التي تقف بوجه سوق المال الإسلامي فيمكن أن نوجزها بالعناصر الآتية:

١. عدم شيوع الأدوات الاستثمارية الإسلامية على نحو ما توجد به أدوات الاستثمار المرتبطة بالفائدة.

٢. فقدان الإطار الذي يتلاقى فيه عنصر عرض الأموال المتوافرة لدى العالم الإسلامي مع عنصر الطلب على تلك الأموال ضمن نطاق الأرضية المشتركة للتلاقي المباشر بين المستثمرين وطالبي التمويل.

٣. عدم وجود المؤسسات المكتملة لوجود السوق مثل الأسواق المالية وأسواق السلع والمقايضة وغيرها.

٤. عدم وجود العملة الموحدة للتعامل المباشر دون الحاجة إلى وسطاء الدفع والتغطية والتحويل.

وليس من الغريب القول، إن البنوك الإسلامية تستطيع أن تتغلب على هذه المعوقات من خلال الوسائل التي يتم بها التغلب على معوقات إقامة سوق رأس المال الإسلامي وهذه الوسائل هي:

أ. التقاء الإرادة الصادقة للعمل على تحقيق هدف التلاقي المباشر بين رؤوس الأموال الباحثة عن الاستثمار وجهات الطلب الباحثة عن التمويل.

ب. الانفتاح الشامل في مجال التشريع القانوني لوضع أدوات الاستثمار الإسلامية موضع التطبيق وبخاصة الأسهم غير المصوتة وسندات المقارضة وسندات الخزينة المخصصة للاستثمار الإسلامي، ويترتب على ذلك أن التخوف الذي كان يغلق الأبواب أمام المساهمات من خارج البلد المعني يصبح لا محل له، طالما أن الأسهم المتداولة ليس لها حق التصويت أو التدخل في الإدارة.

(١) استثمار الأرصدة وتطوير الأسواق المالية العربية: حكمت شريف النشاشيبي، المؤسسة العربية

للدراستات والنشر، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠: ١١٩، ١٢٠.

ج - قيام البنوك المركزية في الدول الإسلامية بالاتفاق فيما بينها على اعتماد وحدة حسابية كالدينار الإسلامي مثلا لغايات التحويل الاستثماري بين البلاد الإسلامية، بحيث يكون المستثمر مؤمنا ضد هبوط سعر الصرف بسبب لا يد له فيه.

د - اعتماد جهة معينة لإدارة الإصدارات العامة لتمويل المشاريع الكبرى في الدول الإسلامية، حيث يمكن اعتماد البنك الإسلامي للتنمية لهذه المهمة بالتعاون مع البنوك الإسلامية.

هـ - تدعيم سوق رأس المال الإسلامي بقاعدة تجارية لتمويل التبادل التجاري بين الدول الإسلامية، وتحقيق التلاقي المباشر بين المنتجين والمستهلكين لتوفير عمولات الوسطاء وأرباحهم من ناحية، ولتشغيل الأموال واستثمارها في تطوير وتدعيم الصادرات الإسلامية من ناحية ثانية^(١).

بالنتيجة إن اقتران أساليب الاستثمار الإسلامي بتفرعاتها مع التنمية مسألة بديهية بالنظر لوجود العلاقة الطردية القائمة على ذلك حيث أن هذه الأساليب تمتلك مؤهلات التنمية ومقوماتها المنضبطة بضوابط الشريعة الإسلامية والمستتبطة من الكتاب والسنة.

وفي هذا الإطار فإن صيغة التمويل التي تربط بين سداد الأصل والحصول على الربح بنجاح المشروع، ستكون أقدر على متطلبات التنمية من صيغ التمويل التي لا تخاطر بشيء من رأسمالها، ولا بما يدره من فائدة، وتتفرع من هذه الميزة ميزات كثيرة لصالح العملاء ومشروعات التنمية من ذلك: أن المشاركة في الغنم والغرم تدفع الجهة الممولة إلى تسخير كل إمكانياتها في الدراسة والتحليل والتقييم لاحتمالات نجاح المشروع وبذلك تعين العملاء على عدم الدخول في مشروعات لا تثبت جدواها الاقتصادية والاجتماعية^(٢).

(١) بحث: الوسائل الاستثمارية للبنوك الإسلامية في حاضرها والإمكانيات المحتملة لتطويرها والمقارنة

بينها وبين الوسائل الاستثمارية للبنوك التقليدية: د. سامي عودة: ١٧٥، ١٧٦.

(٢) بحث: مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات: د. أحمد علي عبد الله: ٢٠٧.

ثانياً - تحقيق عدالة توزيع الأرباح والخسائر على المستثمرين

يتضمن هذا المطلب قسمين:

القسم الأول: توزيع الأرباح.

القسم الثاني: توزيع الخسائر والمخاطر.

القسم الأول: توزيع الأرباح

الربح في الفقه الإسلامي نوع من نماء المال بمفهوم أن النماء زيادة المال نتيجة استخدامه في ممارسة نشاط استثماري وتقليبه وإدارته حالاً بعد حال، وفعلاً بعد فعل نوع معين من الأنشطة الاقتصادية^(١).

وفي هذا الإطار، إن آيات العدل تضعنا مباشرة أمام وحدة العدالة والكفاءة في المنظور الاقتصادي الإسلامي وهي سمة بارزة من سمات السوق الإسلامية، إذ أن الكفاءة بلا عدالة تقود إلى الظلم، والعدالة بلا كفاءة قد تؤدي إلى قصور في استخدام الموارد^(٢).

إن المستثمرين يرغبون في توجيه رؤوس أموالهم للاستثمار فقط إذا كانت توقعاتهم من العوائد الاستثمارية المستقبلية تعوض وبصورة عادلة المخاطر التي يتعرضون إليها، فمخاطر الاستثمار والعوائد المتوقعة على الاستثمارات لها علاقة بعضها ببعض الآخر، وبصورة واضحة، وهذا المبدأ يحظى بالقبول من قبل فئة كبيرة من الناس^(٣).

والسؤال المطروح في هذا الجانب ما طبيعة العلاقة القائمة بين الأرباح والخسائر؟ إن صياغة أساليب الاستثمار الإسلامي بشكل يتفق مع أولويات الاقتصاد ومقاصد الشريعة السمجة تمثل تحدياً كبيراً أمام الأساليب المعروفة المتبعة في الاستثمارات الأجنبية، لاسيما وأن الاستثمار الإسلامي يعتمد مبدئياً احتمال الربح مقابل احتمال الخسارة في جزئياته، وهو

(١) البنوك الإسلامية: د. شوقي إسماعيل شحاته: ٣٥.

(٢) البعد القيمي في السوق الإسلامية: د. جاسم الفارس، مجلة آفاق اقتصادية، العدد ٨٩: ٣٣، وانظر:

مظاهر العدل في السوق الإسلامية في المصدر نفسه: ٨٩.

(٣) الأسواق المالية والنقدية: د. خالد وهيب الراوي: ٨.

أساس العدل في العمل الاقتصادي، ثم الربح قائم على سلم الاستثمار الحقيقي الذي يتطلب بذل الجهد الفكري والعضلي في إتمام العمل.

كما أن مميزات استخدام الربح الاحتمالي في الاستثمار الإسلامي من الممكن إيجازها بالآتي:

أ - أنه يستند إلى أسس علمية وموضوعية بعيدا عن التقدير الشخصي أو التحيز، كما يعتبر أداة مقارنة صحيحة؛ لأنها تعتمد على العائد الفعلي للنشاط، وبذلك يضع هذا الأساس نهاية للجدل المحاسبي حول كيفية استخدام هذا المعدل؛ لأنه يوفر أساسا صالحا للاستخدام تبعا لنوع النشاط ومعدلات العوائد.

ب - أن الربح الاحتمالي أو معدل الربح المتوقع هو الأساس السليم الذي يمكن استخدامه في ظروف عدم التأكد، وبذلك يأخذ في الحسبان مشكلة عدم التأكد عند التوصل إلى معدل الخصم المطلوب، فهو يمثل بذلك المدخل المناسب لتمثيل الفرص المتاحة أمام المشروع، وبالإضافة إلى ذلك فالربح وليس الفائدة هو الذي يمثل الندرة الحقيقية للمعروض من رأس المال الحقيقي (العيني) والربح وليس الفائدة هو أداة تخصيص رأس المال الحقيقي؛ لأن الفائدة هي نفقة على رجل الأعمال بينما الربح هو دخل له.

ج - يستند الربح الاحتمالي إلى الأسس والأحكام الفقهية الإسلامية ويرفض الطرق الأخرى المخالفة لها، كاستخدام سعر الفائدة، وبذلك فهو يصلح للاستخدام في الاقتصاد الإسلامي كما يصلح في الاقتصاديات الأخرى^(١).

وبجانب ذلك يمكننا تلخيص الضوابط الاقتصادية في الفكر الإسلامي لتحديد هامش الربح في أسواق المال على النحو الآتي:

١. أن يساعد هامش الربح على سرعة دوران رأس المال.

(١) بحث: دراسة جدوى الاستثمار في ضوء أحكام الفقه الإسلامي: كوثر عبد الفتاح الأبي، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول - المجلد الثاني، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤، المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، دار العلم للطباعة والنشر، جدة: ١٩.

٢. أن يتلاءم هامش الربح مع درجة المخاطرة.

٣. أن يتمشى هامش الربح مع الصرف الجاري.

٤. ألا يتضمن هامش الربح فوائد ربوية أو إيرادات منها^(١).

وتتضمن أساليب المشاركة عموماً صفة عدالة توزيع الأرباح، ففي الشركة يكون نصيب الأرباح بحسب الاتفاق، وبحسب عدد الأسهم المشاركة في العملية الاستثمارية، فإذا كانت رؤوس الأموال والأسهم المساهمة في الشركة متساوية، فلا شك أن أرباحها تكون متساوية، وكذلك الحال بالنسبة للمضارب إذ يحصل على الأرباح مقابل عمله ويحصل صاحب المال على الربح مقابل مساهمته بالمال.

في حين يحصل المزارع في حالتي المزارعة والمساقاة على الثمر بنسبة معينة مثلما يحصل عليها صاحب الأرض أو الزرع ويكون ذلك حين وقت الحصاد وجني الثمر.

أما فيما يتعلق بأساليب البيوع فإن عدالة التوزيع في الأرباح مرتبطة إلى حد كبير بقوى العرض والطلب في السوق وسعة الأسعار السائدة فيه، ورغبة البائع والمشتري الحقيقية في البيع والشراء والمضاربة بالسلع، وظروف السوق عموماً، زد على ذلك حصول صاحب الحرفة على حقه بشكل يتناسب مع عمله وجهده، وهذا الأمر يعني بوضوح أن صاحب العمل يكسب ويربح وبالمقابل فإنه في الاستثمارات الأجنبية يحصل خلاف ذلك في أغلب الأحيان، إذ يحصل المستثمر المقرض على الأرباح والفوائد الربوية مقابل إقراضه بعض المال للمقرض الذي على الرغم من كونه يقوم بالجهد والعمل، فإنه يدفع ضريبة هذا القرض الربوي من جهده الذي يفترض في مبدأ العدالة أن يكون هذا الجهد هو المصدر الطبيعي للربح لأن الربح يكون مقابل الجهد الكفوء.

كما أن عدالة توزيع الأرباح في الاستثمارات الإسلامية تتطلب عدالة توزيع الثروة من خلال فريضة الزكاة التي تقوم بهذه العملية بشكل يتناسب مع حجم الثروات والموارد المتاحة.

وتعتمد عدالة توزيع الأرباح على ما يكتب في نص العقد، إذ لا بد أن يلتزم المستثمر بشروط المشاركة في الربح والخسارة بنص واضح لا يقبل التأويل وذلك على أساس القواعد

(١) مجلة البنوك الإسلامية، العدد ٣٣، صفر ١٤٠٤هـ ديسمبر ١٩٨٣: ١٣.

الشرعية المعمول بها في عقود المضاربة والشركات لأجل تفادي المشاكل والحرص الذي وقع بسبب نص بعض الأوراق المالية الصادرة بصفة أنها إسلامية على المشاركة بالربح دون ذكر كلمة الخسارة، أو وجود نص أو عبارة تفيد ضمان أصل رأس المال لصاحب الورقة..الخ.

ومن الجدير بالذكر أن طبيعة الأرباح المتحصلة من الاستثمارات الإسلامية من الناحية النظرية لا شائبة فيها، أما من الناحية العملية فإن بعض القائمين عليها يعمدون إلى استغلال هذه الأساليب بشكل غير مشروع، وبهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح لشخصه، وهذا يعني الدخول في المحرمات من أبواب إسلامية.

كما أن الكثير من الأرباح المترتبة على الاستثمار الإسلامي في بعض الأحيان قد تكون متواضعة وزهيدة إذا ما قورنت بالأرباح الهائلة والسريعة المحتملة في الاستثمارات الأجنبية ولا سيما في أسواق المال الدولية.

ثم إن مسألة عدالة توزيع الأرباح، تخدم أكثر فئات المجتمع بعد أن تخدم كبار المستثمرين وصغارهم من المساهمين، وبالمقابل فإن سوء توزيع الأرباح يخدم بعض المستثمرين على حساب بعضهم الآخر، وبالتالي حصول الانتعاش لفئة على حساب الأخرى وهكذا.

إن عدالة توزيع العائد بين مختلف الأطراف لا بد أن تتزامن مع عملية التمويل الحاصل لأجل إخراج نصيب النفقات الممولة لعملية الاستثمار، بهدف إخراج صافي الأرباح بعد ذلك إذ تكون الأرباح الناتجة بسبب مشاركة صاحب المال مع الطرف الآخر، أو بسبب المضاربة القائمة بين صاحب المال والمضارب أو بسبب المزارعة القائمة بين صاحب الأرض والمزارع.

إن طبيعة الأساليب المتبعة في سياسة الاستثمارات الإسلامية متنوعة متباينة، ولذلك فإن تنوع الأرباح يصبح مسألة بديهية، ففي المشاركة والمضاربة يكون الربح من رأس المال، وفي المزارعة والمساقاة يكون الربح من المحصول الناتج، وفي الإجارة تكون الأجرة ناتجة من إجارة العقارات والآلات والحرفيين، وهذا التنوع يعطي لعدالة التوزيع مرونة أكثر وإيجابية أفضل، يتلاءم مع رغبات المستثمرين في تحديد نوعية الأرباح التي يبتغي أحدهم الحصول عليها، ولذلك من الممكن القول إن من أهم طرق تنوع الأرباح الإسهام في تنوع الأساليب المتبعة في الاستثمار وهذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن عدالة توزيع الأرباح تستند على محور التفضيل الزمني، إذ مما لاشك فيه أن المستثمر يفضل الحاضر على المستقبل، فالحاضر أمر يقيني والمستقبل أمر احتمالي، ولذلك فإن المستثمر يفضل الأرباح العاجلة أكثر من الآجلة، وقد استوعبت الأساليب كلا النوعين، ففي العاجلة يأخذ أسلوب المراجعة دوره، وفي الآجلة يبرز السلم كأسلوب إنمائي يمكن العمل به في أسواق المال.

إن التوقعات السائدة هو زيادة أعداد الشركات العاملة على وفق أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق أقصى العوائد على أساس معدل المخاطر، وذلك من خلال تداول الأسهم التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية^(١).

وفي المحصلة النهائية، يكون من الصواب القول إن كمية الأرباح وحجمها يكون بحسب درجة المخاطرة المحتملة في العملية الاستثمارية، وكذلك فإن أسلوب التمويل بالمشاركة أكثر ضمانا لتحقيق نجاح المشروعات الصغيرة، فمن المعروف أن معدلات الفشل للمشروعات الصغيرة كبيرة، إذ قد يكون هناك بعض القصور في الإدارة أو التخطيط أو ضعف السيولة أو الظروف العامة، وهكذا.

وفي هذا الإطار تقترن مصلحة الشريك الأول بمصلحة الشريك الثاني، وكذلك هو الحال مع المضارب وصاحب المال بحيث يحصل التعاون بين رأس المال والعمل وبالنتيجة فإن زيادة الأرباح هي في صالح الطرفين، علما أن زيادة أحدهما من الربح تقتضي بالضرورة زيادة حصة الطرف الثاني، ولذلك فالمشاركة سبب مباشر في تنمية الأرباح وحمايتها من المخاطر، وعامل رئيسي يكفل النهوض والارتقاء باقتصاديات العالم الإسلامي، وتحقيق العدالة في توزيع العائد بما لا يسهم في تركيز الثروة، وكذلك تقليل التفاوت بين الدخل من ناحية، ويحول دون إهدار الطاقات البشرية والإنتاجية من ناحية أخرى، في حين يحصل في نظام الإقراض بالفائدة أن ينتفع من لا يستحق بأكثر مما يستحق وأن يتحمل غير المتسبب بغرم لا شأن له فيه.

ويمثل الاستثمار الحقيقي، أو الفعلي كما يسميه بعضهم، الميدان العملي لأساليب الاستثمار الإسلامي الأمر الذي يجعلها أكثر قدرة على الإسهام في جانب الريح الترموي،

(١) مجلة المستثمرون: مجلة شهرية متخصصة في مجال الشركات والبنوك الإسلامية بدول الخليج،

العدد رقم ٢٠، بتاريخ ١٠/٦/٢٠٠٣.

في حين يشكل الإقراض الربوي المحور الرئيس للاستثمار غير الحقيقي، كون المقترض الذي يبذل جهده في العمل من ربحه الخاص على خلاف المقترض الذي يجلس منتظرا عابثا عن العمل، لأجل أن يحصل على الفائدة من المقترض الكادح، وبعد ذلك يسمونه استثمارا بدل نعتة بالاستتزازف في الجهد والمال، كونه لا يساهم في عملية إنقاذ رأس المال الإسلامي من الضياع.

بقي أن نشير إلى أن من أهم الأرباح المعنوية المتحصلة من أسلوب المشاركة القضاء على دوافع الصراع بين مصالح المنتجين ومصالح أصحاب رؤوس الأموال في أسواق المال. أما فيما يتعلق بالمرايحة فإنها من أكثر الأساليب انتشارا بين المصارف الإسلامية، ويعود ذلك لسبب رئيسي مهم جدا، ذلك أنها تحقق أرباحا سريعة تقتزن بمخاطر قليلة خلال فترة زمنية قصيرة.

ويمكننا أن نوجز أهم سبل ديمومة الربحية العادلة في الإسلام من خلال أساليب الاستثمارات المتاحة بالنقاط الآتية:

1. التركيز على دور الإعلام في نشر الوعي الجماهيري والثقافة فيما يتعلق بمفردات الاقتصاد الإسلامي وأهمية التوجيه إلى الاستثمارات المشروعة وأرباحها.
2. التنسيق بين أصحاب الثروات والدخول المرتفعة والمصارف الإسلامية من أجل بناء هيكل استثماري يحقق أفضل ربحية ممكنة للمستثمرين من خلال الاستثمار في الأسواق المالية.
3. بيان صفات الربح في الإسلام ومدى عدالته في الاستثمار الإسلامي وحث المستثمرين الأكفاء على العمل الإنمائي الذي يقوم احتمالية الحصول على أكثر ربح مقابل الخسائر والمخاطر المحتملة.
4. أن يكون الدافع شرعيا قبل أن يكون الدافع ماديا نحو الاستثمار الذي يتطلب تحقيق مقاصد الشريعة وأهدافها من خلال نفع الناس وتوفير السلع للحاجات التي يرغبون بإشباعها.
5. لكل أسلوب آثار ناتجة عن إمكانياته الاستثمارية، فالمرايحة مثلا تقتضي الحصول على ربحية معقولة في الأجل القصير في حين أن السلم يحقق الربحية خلال الأجل الطويل.

٦. تجنب الحيل والأساليب غير المشروعة في الاستثمار أمر لا بد منه لأجل ديمومة صفة العدالة في الريح وكذلك الأخذ بالوسائل العلمية الحديثة التي تساعد في إنجاز العمل الاستثماري سواء كان ذلك في أسواق السلع أم في أسواق المال.
٧. إعطاء الأولوية للحاجات الضرورية للمستهلك وتشجيع الاستثمارات المشتركة وانتقال رؤوس الأموال في المشاريع التي تحقق معنى التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ومؤسساتها المالية والمصرفية عن طريق الاستعانة بكل المؤسسات المالية المتاحة كالمصارف الإسلامية والأسواق المالية المحلية واستغلالها أفضل استفلال من أجل الوصول للهدف.
٨. دعم المصارف الإسلامية في استثماراتها وخططها التنفيذية في مجال المشاريع الاقتصادية والزراعية والتجارية والصناعية والإسهام بالبحوث والدراسات التي تترقي بهذا الجانب وفي مختلف الاتجاهات، لاسيما في مجال الأسواق المالية.

القسم الثاني: توزيع الخسائر والمخاطر

يعرف ويبستر المخاطرة بأنها: فرصة تكبد أذى أو ضرراً أو خسارة^(١)، وفي هذا الإطار فإن طبيعة العلاقة القائمة بين توزيع الخسائر أو المخاطر وتنوع الأساليب هي علاقة عكسية، إذ أن زيادة عدد الأساليب والصيغ الاستثمارية وكثرة أعداد الأطراف المشتركة فيها تقتضي تجزئة الخسائر والمخاطر وتوزيعها على عدد المشتركين فيها، فيحتملون بذلك عبأها وبالنتيجة التقليل من أهمية الخسارة أو المخاطرة المحتملة في المشروع، وتشترك في ذلك كل أساليب المشاركة سواء كانت مضاربة أو شركة أو مرابحة أو مزارعة أو مساقاة، وتشترك في ذلك كل أنواع المخاطر سواء كانت مالية أو مخاطر خاصة بطبيعة النشاط الاستثماري أو مخاطر نفسية أو أخلاقية، فمثلاً: إن الأخلاقيات الضعيفة أكبر مصدر للمخاطر المحتملة التي من الممكن أن يتعرض لها أي ممول أو شريك، ومن أمثلة الأخلاقيات الضعيفة إمكانية التزوير وإخفاء الحقيقة المالية وسرقة ميزانية المشروع وعدم الأمانة.. الخ، حيث يتوزع عبء هذه المخاطر على أمرين: الأول منهما: المشتركون المساهمون في النشاط الاستثماري.

(١) ذكره د. محمد محمود في كتابه طريقك إلى البورصة: ١٥.

والثاني: تنوع صيغ الاستثمارات: ويقصد بعملية التنوع قرار المستثمر باختيار تشكيلة الاستثمارات التي تتكون منها محفظته، ومن شأن التشكيلة الجيدة تخفيض درجة المخاطرة التي يتعرض إليها عائد المحفظة من دون أن يترتب على ذلك تأثير عكسي في معدل ذلك العائد، إذن على المستثمر القيام بتشكيل محفظته الاستثمارية بعدد مناسب من الأوراق المالية والشركات المختلفة، وقد تتضمن أيضا أوراقا مالية حكومية وذلك لتقليل درجة المخاطرة التي قد يتعرض لها^(١).

وإذا تصفحنا أهم المخاطر التي تحيط بأساليب الاستثمار الإسلامي نجدها قد تكون بدافع لا أخلاقي أو بدافع اقتصادي طبيعي أو بسبب غير متوقع من كوارث طبيعية أو ما يشابهها وقد تعود المخاطر إلى صيغة الأسلوب وطبيعته أو ظروف بيئية أو ذاتية وهي كما يأتي:

أولاً: أهم المخاطر الناشئة بسبب الصيغة ما يلي:

١. أن للعميل مضارباً في المضاربة أو شريكاً في المشاركة على وفق الصيغة التي أقرها الإسلام قدراً كبيراً من التحكم في العملية التجارية أو الإنتاجية، حيث يخول حق العمل وحق الإدارة وقد يسبب العميل استخدام هذا الحق^(٢) على نحو يضر بمصالح البنك (الذي يمثل الشريك الآخر).
٢. أن البنك رغبة منه في استثمار موارده على نحو يوفر التمويل المطلوب لأكثر عدد من العملاء وتحقيق عائد مرض للمودعين قد يلجأ إلى تيسير حصول العملاء على التمويل وهو ما يستتبع غالباً ترخيصاً في الضمانات التي يطلبها البنك عادة وهو أمر قد يعرض استثماراته للخطر.

ثانياً: أهم المخاطر المتعلقة بالبيئة هي:

- أ. عدم تفهم البعض من العملاء للصيغ الشرعية للمضاربات والمراجبات والمشاركات وضعف مستوى الالتزام الخلقي لدى بعضهم على نحو قد يعرض عمليات التمويل للخطر.

(١) اندماج الأسواق المالية الدولية، أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي: د. عماد محمد علي العاني، الناشر بيت الحكمة، بغداد، ط١، ٢٠٠٢: ٨٥.

(٢) لا شك أن هذه الإساءة يتحملها العميل في الشريعة الإسلامية كونه الذي تسبب بوجودها.

ب. صعوبة التوصل لمعدلات التعامل ونسب اقتسام الأرباح مقدما نظرا لحدائثة هذا العمل.

ثالثا: أهم المخاطر الذاتية

وتتمثل في عدم إمام العاملين بضرع المعاملات الإسلامية بتلك المعاملات المستحدثة الأمر الذي قد يعرض عمليات التمويل للمخاطر^(١).

هذا من جانب المخاطر بشكل عام، أما من جانب اقتتران المخاطر بكل أسلوب من أساليب الاستثمار على حدة، فنظرا لأهميتها وعلى الرغم من عدم ارتباط السوق المالية ببعض أساليب الاستثمار الإسلامي كالمزارعة والمساقاة بشكل مباشر، إلا أن من الضروري بيان أهم المخاطر المقترنة بها، ويمكننا النظر إلى هذه المخاطر بالشكل الآتي:

١: المخاطر المرتبطة بالمضاربة

تعد المضاربة أكثر العمليات الاستثمارية الإسلامية تعرضا للمخاطر، وذلك يعود إلى أن تطبيقها يتطلب بيئة إسلامية خالصة، فضلا عن صعوبة تطبيق بعض شروطها، مما أدى إلى عزوف المصارف الإسلامية عن تطبيقها، لاسيما وأنها تحمل في طياتها بعض المخاطر، وإن من أهم المخاطر التي تتعرض لها المضاربة ما يأتي:

أ - المخاطر الأخلاقية

إن المضاربة أكثر من غيرها عرضة لهذه المخاطرة؛ لأنها تقوم على أساس الثقة والأمانة، فمن شروطها ألا يضيق صاحب المال على العامل في عمله (لا سيما إذا كانت المضاربة مطلقة)، وبناء على ذلك فإن إدارة المضاربة تتم من قبل المضارب وحده دون تدخل رب المال (إلا إذا كانت المضاربة مقيدة)، وإن ترك ذلك لنزاهة وأمانة المضارب ينطوي على خطر أكيد، لاسيما في الطرف الراهن الذي تدنت فيه القيم الأخلاقية وضعف فيه الوانع الديني.

ب - مخاطرة تحمل رب المال الخسارة لوحده

إن الاستثمار في المضاربة كأى استثمار آخر معرض للخسارة لمختلف الأسباب، وإن

(١) بحث: مستقبل المصارف الإسلامية والمستجدات: د. أحمد علي عبد الله: ٢٩١.

حدثت الخسارة فإنها تقع على رب المال وحده دون أن يتحمل المضارب أية خسارة، اللهم إلا خسارة جهده ووقته ذلك أن من شروط المضاربة عدم تحميل العامل لجزء من الخسارة التي تحدث إذ أن الخسارة تقع على رب المال وحده، (أما إذا كان العامل المضارب متعديا فإنه يتحمل الخسارة).

ج - المخاطرة التي يتعرض لها المضارب

إن تعرض عملية المضاربة إلى الخسارة يعرض المضارب إلى خسارة جهده ووقته، وكذلك خسارة الفرصة البديلة، وهو لا يستطيع المطالبة بالتعويض عن جهده ووقته، حتى لو كان الفشل لا علاقة له بمؤهلاته وجهوده، بل بسبب تقلبات السوق، وهذا الخطر يمنع الكثيرين من الدخول في مثل هذا العقد.

د - مخاطرة الافتقار إلى الضمان

إن من طبيعة عقد المضاربة أنه عقد أمانة، وليس عقد ضمان، والمضارب أمين على رأس المال لا يضمنه إلا في حالة التقصير أو التعدي ومخالفة الشروط المتفق عليها، وهذا ناشئ من حقيقة أن رأس المال معرض للربح والخسارة، ولا ضمان برده.

هـ - مخاطر السيولة

إن من شروط المضاربة عدم جواز اقتسام الربح قبل التصفية الكاملة للعملية، ليعود رأس المال نقودا كما كان، وهو ما يعرف فقهيًا بالتضيض، فيقوم رب المال باسترداد رأسماله أولا ثم تجري عملية قسمة الربح حسب النسبة المتفق عليها، ويترتب على هذا الشرط أن رأس المال المضارب به يظل في صورة موجودات عينية لغاية انتهاء المضاربة، أي عدم قدرة رب المال على استعادة رأسماله أو جزء منه أثناء سريان العقد، وإن احتاج إلى سيولة طارئة فلن يتمكن من السحب من رأس المال إلا بإنهاء العقد، وقد لا يمكنه ذلك إن كانت هناك خسائر في العملية، وفي كل ذلك تتولد عن المضاربة مشاكل في السيولة^(١).

٢: المخاطر المرتبطة بالمشاركة، ونلخصها بما يأتي:

١. عدم رغبة أصحاب المشاريع للتمويل بالمشاركة.
٢. صعوبة اختيار الشركاء ومشكلة المخاطر الأخلاقية.

(١) إدارة استثمارات المصارف الإسلامية: عبد العزيز شويش: ٦٤، ٦٥.

٣. عدم ملائمة بعض القوانين لنظام الشراكة.

٤. مشكلة إدارة الشركات^(١).

٥. تؤدي المشاركة في الاستثمارات إلى سرعة انتشار الأزمة بين المشاركين كونهم يرتبطون بمصير واحد، يتطلب ربحهم أو خسارتهم جميعاً.

٣: المخاطر المرتبطة بالمزارعة والمساقاة

أ - المخاطر السوقية

تتمثل في أن المنتجات الزراعية عموماً عرضة لتقلبات الأسعار، لاسيما في البلدان الإسلامية التي تفتقر إلى الطرق ووسائل المواصلات الكفوءة، وأساليب التسويق الحديثة والمخازن الكافية، وآليات حماية أسعار هذه المنتجات أو التأمين عليها.

ب - المخاطر الطبيعية

وتتمثل في تعرض المحاصيل إلى الآفات الزراعية والكوارث الطبيعية والتقلبات الجوية، وعدم توفر وسائل الحماية والمكافحة كالمبيدات وغيرها.

ج - المخاطر الأخلاقية

وتتمثل في عدم إيفاء المزارع أو المساقى بمتطلبات العقد أو عدم بذله الجهد المطلوب في أداء العمليات الزراعية اللازمة للعناية بالمزروعات مما يجعل غلة المزرعة منخفضة أو عدم استخدامه المستلزمات المجهزة إليه بأمانة ودقة.

إضافة لذلك فإن العمليات الزراعية كالحراثة وتسوية الأرض وتجهيئتها للزراعة وشق الترع والسواقي وعمليات السقي والحصاد يصعب تحديد تكاليفها بدقة مما يوفر فرصة للتلاعب بمقدار التكاليف والمصروفات عند وجود سوء نية^(٢).

٤: المخاطر المرتبطة بالمرابحة

تنطوي المرابحة على مجموعة مخاطر، إلا أنها تكون في العادة أقل من المخاطر المرافقة للعمليات الاستثمارية الأخرى، ويعود ذلك إلى أن المرابحة تتعلق بعمليات ذات آجال

(١) تقويم كفاءة وفعالية الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية: خالد شاحوذ الدليمي: ١٥٥-١٥٧.

(٢) المصدر السابق: ٧٦.

قصيرة، وأن عوائدها ثابتة تقريبا وقابلة للتنبؤ، كما أن مكونات وشروط العقد تكون واضحة ومتفقا عليها مسبقا، كنسبة الربح ومقدار رأس المال والأسعار السائدة إضافة إلى أن بقاء البضاعة ملكاً للمصرف طيلة فترة سريان العقد يجعلها ضمانا للعملية لحين تسديد المبالغ له.

إن المخاطر المرتبطة بالمرابحة يمكن إجمالها بما يأتي:

أ - مخاطرة الارتباط بأسعار الفائدة

درجت المصارف الإسلامية على أن تكون نسب الأرباح التي تستوفيها عن عمليات المربحة قريبة من معدلات الفائدة السائدة لدى المصارف التقليدية، ولذلك فإن المخاطر التي تنشأ عن تقلب أسعار الفائدة ستعكس على عمليات المربحة، لاسيما وأن المصارف الإسلامية تعمل في بيئات تهيمن عليها المصارف التقليدية، وإذا كان الأمر كذلك فإن المصرف الإسلامي سيكون في وضع غير تنافسي، إذ أن الأعباء الواقعة عليه والمصروفات الإدارية وضرورة توزيع عائد على المستثمرين يضعه في موقف أشد صعوبة من مواقف المصارف التقليدية.

ب - مخاطرة الديون متأخرة التسديد

تتم عمليات المربحة غالبا على أساس البيع الآجل، أي تأجيل سداد مستحقات المصرف لغاية أن يتمكن المشتري من بيع البضاعة وبذلك تتحقق بذمته ديون لصالح المصرف وفي حالة عجز المشتري عن السداد أو تعمد المماطلة والتهرب من التسديد، فسيؤدي ذلك إلى نشوء ديون متأخرة التسديد، مما يسبب مشاكل سيولة للمصرف، وقد يضطر إلى اللجوء إلى القضاء، وما في ذلك من تعقيدات لا تلائم العمل المصرفي.

ج - مخاطرة الوقوع في محذور الربا

لقد بينت بعض البحوث أن عددا من المصارف الإسلامية تنفذ عمليات المربحة صوريا، وأن صياغتها للعقود حولت هذا الأسلوب إلى ما يشبه عمليات الإقراض الاعتيادية في المصارف التقليدية، وهذا في الواقع سيجعل في أرباحها شبهة ربا، ويجعل العملية صورية مما يؤدي إلى تكريس الربا وجعل عملية البيع بصورة بيع ما لا يملك، وهو بيع محظور شرعا، ولذلك بدأت المجامع الفقهية والفقهاء المعاصرون وهيئات الرقابة الشرعية تشدد

وتدعو المصارف الإسلامية إلى عدم المغالاة في عمليات المربحة، والبحث عن عمليات استثمارية أخرى أكثر قدرة على تجسيد فلسفة ومقاصد الصيرفة الإسلامية.

د - مخاطر السوق

إن ارتباط المربحة بتمويل الأنشطة التجارية الداخلية والخارجية يجعلها عرضة لمختلف التغيرات في الظروف السياسية والاقتصادية كتقلب أسعار السلع والعملات والتغيرات التي تحدث في التشريعات والقيود التي تفرضها الدول على عمليات الاستيراد والتصدير.

هـ - مخاطرة عدم الإلزام بالوعد بالشراء

فالمصارف الإسلامية التي تتبع هذا المبدأ تتعرض إلى مخاطرة نكول الزبون (الأمر بالشراء) عن شراء السلعة بعد قيام المصرف بشرائها مما يعرض المصرف إلى مخاطر السيولة، أو صعوبة تصريف السلعة المشتراة إلا بخسارة من ثمنها أو تردي علاقته مع الزبائن أو الموردين^(١).

٥: المخاطر المرتبطة بالسلم

على الرغم من المزايا العديدة التي يوفرها نظام التمويل بالسلم، إلا أن التعامل به لا يخلو من المخاطر، فعقود السلم وكما هو معروف من العقود الآجلة التي تمضي مدة معينة بين تحديد سعر السلم وتوقيع العقد وبين نضوج الحاصل وتسليم المبيع، وبالنتيجة، قد تتعرض هذه العقود إلى مخاطر عدم قدرة المزارعين على تسديد ما بذمتهم من محاصيل كلياً أو جزئياً، بسبب ما قد تتعرض له أنشطتهم الإنتاجية من مخاطر التعرض إلى الآفات الزراعية والفيضانات وغيرها، ومن ناحية ثانية قد يواجه العمل بنظام السلم مخاطر تقلبات الأسعار، ومن ثم تضرر أحد طرفي العقد: الممول (المصرف) أو المنتج، فقد يزداد الطلب على المحصول وقت الحصاد أو جني الثمر، فترتفع الأسعار كثيراً عن سعر السلم، فيتضرر المزارعون؛ لأن عليهم تسليم إنتاجهم بأسعار أقل من سعر السوق، وبالمقابل فقد تنخفض أسعار السوق بالقياس إلى أسعار السلم فيتضرر المصرف كونه قد اشترى بأسعار أعلى من سعر السوق.

(١) إدارة استثمارات المصارف الإسلامية: عبد العزيز شويش: ٨١-٨٢.

وأخيرا تبقى المخاطرة المشتركة بين كل عقود التمويل الإسلامية وهي المخاطرة الأخلاقية، المتمثلة في الماطلة في التسليم خاصة عندما يكون سعر السلم أقل بكثير من سعر السوق^(١)، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإن غالبية هذه العقود لها تأثيرات رئيسية أو ثانوية بالسوق المالية أو قد تكون تأثيراتها وفقا لتغيرات مباشرة أو غير مباشرة حاصلة في سوق المال أو سوق السلع، وذلك بالتأكد يتوقف على طبيعة العقد وإمكانياته، لاسيما أن صيغة السلم تمثل بديلا مناسباً عن العمليات الآجلة المحظورة المنتشرة في الأسواق العالمية التقليدية.

٦: المخاطر المرتبطة بالاستصناع

يمكن أن تنشأ هذه المخاطر بسبب أن هذا العقد طويل الأجل، إذ قد يتعرض الاستثمار للمخاطر السوقية، لاسيما مخاطر التضخم، وتقلب الأسعار صعودا وهبوطا مما قد يضر بأحد طرفي العقد.

وهناك مخاطرة السيولة التي تتولد عن توظيف الأموال في موجودات يصعب تسيلها أو مشروعات تتطلب فترة طويلة كي يمكن استرداد المال والأرباح المتوقعة عن هذا الاستثمار^(٢).

٧: المخاطر المرتبطة بالصرف

تتطوي عمليات الصرف على جل المخاطر المعروفة في النشاط الاقتصادي، ففيها مخاطر سوقية كاملة، وتنعكس على أسعار العملات كل المؤثرات الاقتصادية والسياسية ولاسيما وأن معدلات تداول العملات الدولية تكون سريعة جدا بين دقيقة وأخرى، وهو ما يعني سرعة دوران الأموال المتداولة وتعدد الفرصة البديلة للبيع والشراء، وما يرتبط بها من الأرباح والخسائر الناتجة من سرعة تغيرات العرض والطلب على العملات الدولية من سوق لأخرى، وهناك مخاطر التقلبات في أسعار الفائدة التي تنعكس بسرعة على أسعار العملات الدولية وهناك مخاطر أخلاقية نتيجة عمليات الخداع الفردي والجماعي للزبائن، مثلما يحدث في سوق لندن للنقد الأجنبي، عندما يقوم صغار المتعاملين بالتعامل مع

(١) تقويم كفاءة وفاعلية الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية: خالد شاحوذ الدليمي: ١٦٩، ١٧٠.

(٢) إدارة استثمارات المصارف الإسلامية: عبد العزيز شويش: ٨٩.

السماسة بدلا من التعامل مع الموظف المسؤول في إحدى المؤسسات التي تريد التعامل في حجم كبير من العملات الأجنبية.

إضافة إلى عمليات التزوير الواسعة والمتقنة التي تتعرض لها مختلف العملات الدولية، ولاسيما عملات القائمة التي تتضمن العملات المقبولة في المبادلات الدولية كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني والدولار الأمريكي والجنيه الاسترليني وغيرها.

٨: المخاطر المرتبطة بالإجارة

تنطوي الإجارة على بعض المخاطر التي تتمثل في النواحي الآتية:

١. أن الموجود المؤجر سيخرج من حوزة المالك الجديد المستأجر، فتقل رقابة المالك وعنايته وسيطرته على إدارته.
٢. عدم التأكد المحيط بالعملية الاستثمارية برمتها وذلك من ناحية:
٣. عدم التأكد من العمر التشغيلي للموجود.
٤. عدم التأكد من سعر الاستبدال عند نهاية العمر التشغيلي بسبب مخاطر التضخم.
٥. عدم التأكد من وجود مستأجر جديد عند انتهاء العقد الأول وعدم معرفة الإيجار الجديد.
٦. التقادم التكنولوجي للموجود.
٧. هناك نوع من المخاطرة الأخلاقية من ناحية عدم اعتناء المستأجر بالموجود أو إساءة استخدامه.
٨. مخاطر السيولة، إذ أن غالبية الموجودات المؤجرة تكون صعبة التسييل عند الحاجة، وأن فترة استرداد رأس المال تكون طويلة في العادة^(١).

٩: المخاطر المرتبطة بالقرض الحسن

لا يخلو القرض الحسن من المخاطر المترتبة على فعله، والتي يقع في مقدمتها عدم استرجاع القرض بسبب عدم القدرة أو مماطلة صاحبه فيه وعدم التزامه برده، وفي حال

(١) المصدر السابق: ١٠٠.

أخذ الضمانات فهو أمر آخر قد يجعل الخطر احتمالاً قائماً أيضاً، أضف إلى ذلك أن المبالغة في القرض الحسن من الممكن أن يعرض السيولة المالية والميزانية المخصصة للاستثمارات للعجز المالي الذي بسببه تنمو الموقوفات أمام الاستثمارات المتاحة في السوق.

ولعل أفضل سياسة للوقاية من المخاطر المحتملة تلك التي تقتزن بتنوع أساليب الاستثمار الإسلامي وهي اللجوء إلى عقود الاختيار التي تتضمن العديد من الخيارات المشروعة التي أجازها الفقه الإسلامي، ومن أهمها خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار المجلس وعقد الاختيار هو عقد يعطي لحامله الحق في إتمام البيع أو رد المبيع على ضوء القيود والشروط المتفق عليها والتي تتفق مع أصول الفقه الإسلامي وتسري ضمن إطاره.

أضف إلى ذلك ما تقتضيه عملية إنجاح العملية الاستثمارية من دراسة جيدة لعمليات الاستثمار نظرياً وعملياً، بما ينسجم ومقاصد الشريعة وحسن اختيار العملاء والمضاربين والمشاركين، وكذلك ملازمة الرقابة والمتابعة المستمرة ولاسيما الواردات والصادرات وتخصيص دخل ثابت يدعم حالة الأزمات التي من المحتمل أن تحصل عند المستثمرين وهو ما يدعم المركز المالي للعمليات القائمة والأنشطة المتاحة في الأسواق المالية.

ثالثاً - القضاء على مشكلة البطالة وتعطيل الأموال

البطالة: مشكلة اقتصادية واجتماعية وإنسانية ذات خطر، فإذا لم تجد العلاج

الناجح، تفاقم خطرهما على الفرد، وعلى الأسرة، وعلى المجتمع. فهي خطر على الفرد:

- ★ اقتصادياً، حيث يفقد الدخل.
- ★ وصحياً، حيث يفقد الحركة.
- ★ ونفسياً، حيث يعيش في فراغ.
- ★ واجتماعياً، حيث ينقم على غيره.

وهي كذلك خطر على الأسرة:

- حيث يفقد العائل شعوره بالقدرة على تحمل المسؤولية.
- وتفقد العائلة شعورها بالأطمئنان إلى مقدرة العائل والثقة به.

- ويواجه الجميع حالة من التوتر والقلق والخوف من الغد المجهول.
- وهي كذلك خطرة على المجتمع بأسره:
- خطر على اقتصاده، لما وراءها من تعطيل طاقات قادرة على الإنتاج.
- خطر على تماسكه، لما وراءها من إثارة فئة تشعر بالضيق ضد الفئات الأخرى.
- خطر على أخلاقه، لأن تربية الفراغ والقلق لا تثبت إلا الشرور والجرائم.

ومن ثم كره الإسلام البطالة، وحث على العمل والمشى في مناكب الأرض، واعتبره عبادة وجهادا في سبيل الله إذا صحت فيه النية، وروعت الأمانة والإتقان، ولم يبال النبي ﷺ أن يكون هذا العمل مما يستهين به الناس أو ينظرون إليه نظرة استخفاف وازدراء، مثل الاحتطاب، المهم أن يكون حلالا، وأن يكف وجه صاحبه عن ذل السؤال، ولقد ذكر لأصحابه أنه وإخوانه من رسل الله المصطفين كانوا يعملون، فهو رعى الغنم كما رعاها موسى وغيره^(١)، وقال ﷺ: (ما أكل أحد طعاما قط خيرا من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داود عليه السلام كان يأكل من عمل يده)^(٢).

والذي يهمننا هنا هو إسهام أساليب الاستثمار الإسلامي في القضاء على مشكلة البطالة، وزيادة حجم العمالة أو التشغيل ومعرفة الأسلوب الأفضل في تشغيل الأموال والأعمال المعطلة.

إذ تعمل أساليب الاستثمار الإسلامي في السوق المالية على تحقيق رغبات كل من المستثمرين والمدخرين على حد سواء، وذلك من خلال وظيفتها الأساسية فيه، والتي تتطلب تظافر كل الجهود وإحياء التعاون بين أصحاب المال وأصحاب العمل، حيث يمثل أسلوب المضاربة في الاستثمار الإسلامي دافعا مهما باتجاه تحفيز العاطل عن العمل، بسبب عدم

(١) بحث: دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية: د. يوسف القرضاوي، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، إعداد مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، مركز النشر العلمي، جامعة الملك، جدة، مطابع جامعة الملك عبد العزيز، ط١، ١٩٨٧: ١٣٦، ١٣٧.

(٢) صحيح البخاري: ٢/٧٣٠.

امتلاكه لرأس المال إلى العمل الجاد والمثمر، وهذا يقتضي إعطاء صاحب الكفاءة (المضارب) القدرة على المضاربة بعد أن كانت قدراته معطلة بسبب عدم امتلاكه المال، وهذا بلا شك يسهم في تمويل التنمية الاقتصادية وإنجاحها، ويمثل أسلوب المشاركة تشجيع أصحاب المال بعضهم للبعض الآخر في العمل الاستثماري، لاسيما أصحاب المال الذين يمتلكون أموالاً لا تكفي لتغطية نفقات استثماراتهم، وبذلك يتم دعم العمل في النشاط الاقتصادي في الأسواق المالية، وبالتالي تحقيق الاستثمارات الكبيرة للأرباح الواسعة.

وكذلك يسهم أسلوب المرابحة في حصول صاحب الحرفة على آلتها وأدواته التي يحتاجها، ليقوم بممارسة إنتاجه وليعود لممارسة أعماله، أضف إلى ذلك أن صاحب الأرض الزراعية يمكنه الاتفاق مع من يقوم بزراعتها وسقيها، وبالمقابل حصول المزارع على بعض الثمر الذي ينتجه وهذا يتضح في عقدي المزارعة والمساقاة.

إن أساليب المشاركة لها الأثر الأكثر أهمية من بين أساليب الاستثمار المشروع، تساندها في ذلك أساليب الإجارة والأساليب الأخرى، حيث أن الإجارة المنتهية بالتملك تعمل على تشجيع العامل على العمل بجد ليرتقي بعمله هذا من حال المستأجر إلى حال المالك الأصلي، وكذلك يعمل القرض الحسن على أن يسهم المستثمر في استمرارية العملية الإنمائية وديمومتها من خلال إقراضه وتأمين السيولة المالية الكافية له، لاسيما في استثمارات السوق المالية، لتكون بذلك أساليب الاستثمار الإسلامي الأكثر قدرة على منافسة الصيغ المتبعة في الاستثمارات الأجنبية في أسواق المال الدولية، ولتحقق بذلك معنى مهماً من معاني التعاون في مجال البر، والتشجيع على العمل، قال الله ﷻ ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾^(١).

إذن فهذه الأساليب لها القدرة على إمكانية التعامل مع اكتناز الأموال وتعطيلها عن وظيفتها الأساسية ولاشك أن الإنسان إذا كان له دخل ثابت يوفر له حاجاته ويكفيه، فإن قدرته في العملية الإنتاجية تكون فعالة ومؤثرة بشكل إيجابي، والمحصلة إحداهن حركة عمرانية ضمن الدائرة التي يعمل فيها، إن منح الحر في الآلة التي يقوم عليها عمله يولد لديه الرغبة القوية في زيادة إنتاجه وتطوير نوعه بما يحقق مستوى من التشغيل الكامل الذي

(١) سورة المائدة: ٢.

يقصد به: الوضع الذي يحصل فيه على عمل كل من أراده بمعدلات الأجور السائدة، وذلك دون صعوبة كبيرة^(١).

إن منظومة الاستثمار الإسلامية تعمل في ضوء مبدأ اقتصادي سليم أساسه: ساهم مع غيرك بالمال والعمل ليكون القضاء على البطالة أمراً مكتملاً، ولعل معالجة مشكلة البطالة ومشكلة تعطيل الأموال عن وظيفتها الأكثر أهمية في إطار الآثار الاقتصادية لأساليب الاستثمار الإسلامية يعزز ذلك إذا علمنا أن هذه الأساليب تعمل على إيجاد جملة من المحفزات العملية يقف في مقدمتها سداد ديون المستثمر بواسطة القرض الحسن خطوة أولى ثم الاشتراك بين المضارب وصاحب المال في العمل الاستثماري بعد أن كانت أمواله معطلة لعدم وجود صاحب الكفاءة الذي يقوم باستثمارها خطوة ثانية، أو الاشتراك بين الشريك الأول والشريك الثاني بالمال والعمل، إذا كان الشريك الأول يملك المال غير الكافي لتمويل المشروع الاستثماري، ومن ناحية أخرى تحول المستأجر إلى مالك أصلي عن طريق العمل الجاد والمثمر المتزامن مع صيغة الإجارة المنتهية بالتملك، بالنتيجة فإن أغلب الحالات المحتملة والمعوقات الواردة لعمل المستثمر بالإمكان معالجتها والتعامل معها بشكل يسهم في تنمية العمل وتطويره مما يعني من جهة أخرى القضاء على أغلب معوقات العمل والإسهام الفعلي في تشغيل الأموال في الاستثمارات المتاحة في أسواق المال وأسواق السلع الأخرى.

(١) الزكاة الأسس الشرعية: د. نعمت عبد اللطيف: ٣٠٤.

المبحث الثاني

الآثار الاجتماعية

أولاً - الآثار النفسية والقيمية

المستثمر إنسان يملك الأحاسيس والمشاعر التي تتأثر بما حولها من ظروف، ولا يستطيع أن يعزل نفسه عن المحيط الذي يؤثر بصورة مباشرة بمستقبله وحياته، ولا سيما في هذه الأيام التي تتسم بها أسواق الاستثمار المحلية والخارجية بعدم الاستقرار والتقلبات المفاجئة، فعند صعود السوق ترتفع معنويات المستثمر ويتحسن أدائه، وتزداد ثقته بنفسه، وهذا ينعكس على المجتمع الذي يحيط به، إلا أن هبوط السوق يصيب بعض المستثمرين بخيبة الأمل، ويزيد في عزلتهم ويصاب البعض منهم بالسأم والاكتئاب.

والمستثمر المتزن يتمكن من تحصين نفسه ضد الأخطار والانفعالات النفسية التي تنعكس بالتأكيد على أدائه وعلى وضعه الصحي، إن أول ما ينبغي على الفرد أن يتأكد منه قبل المباشرة بالعملية الاستثمارية هو أنه متفهم لظروفه المالية الخاصة، عارف لمتطلباته القريبة منها أو البعيدة، وملم بالبيئة الاستثمارية وبالتالي يهيئ نفسه لقبول النتائج والتعايش معها، ومعاملتها بنفس حجمها على أساس أنها ظروف مؤقتة ومرحلية.

ولقد وجد علماء النفس وعلماء الاستثمار أن أفضل وسيلة يتمكن الفرد من اتباعها لحماية استثماراته ومدخراته، هي تنويع تلك الاستثمارات على قطاعات متعددة، بقدر الإمكان، وبالتالي التقليل من فرص الصدمات النفسية المفاجئة التي قد يتعرض لها، فالاستثمار في البورصة مثلاً يجب أن يكون ضمن محفظة استثمارية متوازنة، تشمل أسهم شركات ذات طبيعة ودورات اقتصادية متعكسة، عندئذ فأي هبوط في جزء من هذه

المحفظة الاستثمارية قد يعوضه تحسن في الجزء الآخر، وبالتالي عدم التعرض للانكشاف والذي يعتبر من أهم مسببات الاكتئاب النفسي.

في بحث واستقصاء قام به أحد علماء النفس المتخصصين بنيويورك يتعلق بدراسته سلوك المستثمرين وتصرفاتهم، وجد أن أكثر من ٥٠ بالمائة من أولئك الذين شملتهم العينة مقيدون بكامل الأموال المتاحة لهم بأسهم في البورصة، فماذا يفعل هؤلاء في حالات الكساد وهبوط الأسعار؟

تبين له أن هؤلاء تكتنفهم الكآبة النفسية والانغلاق، ويتظاهرون بعدم اكتراثهم بالسوق، بحجة أنهم ليسوا بمضاربين، وبالتالي يتوقف اهتمامهم بمتابعة نشرات أسعار الإقبال، والتي لو اطلعوا عليها لأدميت قلوبهم، ولكن هذه التصرفات السلبية والانصراف عن نشاط البورصة تكون إلى حين... وما أن تتحسن الأسعار حتى يبدأ هؤلاء نشاطهم وحركتهم في البيع والشراء، متناسين تلك الأوقات العصيبة، أما أولئك الذين يتمتعون بقدر من المرونة باستثماراتهم ويملكون احتياطا معقولا من السيولة موظفة في أصول يسهل تسيلها وتصفيتها، فكساد السوق وهبوط الأسعار يخلق لهم ظروفًا ملائمة لتحقيق بعض الاستثمارات الناجحة. لذلك نجدهم يراقبون السوق باستمرار وأعينهم مفتوحة على المجالات والفرص الجديدة، وعندما تدخل هذه الفئة السوق بكثافة معقولة، فإنها تعمل على تغيير اتجاه الأحداث وزيادة الطلب وتحسن الأسعار، وبالتالي بداية مرحلة نشاط وازدهار جديدة^(١).

وإذا كان تنويع الاستثمارات هو أفضل وسيلة لحماية أموال المستثمر ومدخراته من المخاطر، فإن أساليب الاستثمار الإسلامي بتنوعاتها وإمكانياتها تمكن المستثمر من بناء إطار الوقاية من التقلبات النفسية المتلازمة مع تقلبات أسعار السوق، من جانب آخر فإن أساليب الاستثمار الإسلامي تغرس الثقة المتبادلة بين المتشاركين في العمل الاستثماري أو بين المضارب وصاحب المال، وتحسن حالتهما المعنوية، لترتقي إلى روح التعاون والإخاء ولتحقق معنى مهماً من معاني التكتلات المالية والاستثمارية الجادة، لاسيما وأن مصيرهما مشترك، فهما إما يحققان ربحاً مشتركاً أو خسارة مشتركة، وباختصار فأهم أثر يبرز في هذا الجانب هو:

(١) الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية: محمد صالح جابر: ٢٦٠، ٢٦١.

١. المحافظة على نفوس المستثمرين من التقلبات النفسية والانفعالات بسبب تقلبات الأسعار في السوق.

٢. تعزيز الثقة المطلقة المتبادلة بين المشتركين في العمل الاستثماري وبالتالي دعم الروح المعنوية وتنمية الأمل في تحقيق أفضل الأرباح لتوقع حصول أفضل عمل مشترك، لأن الأول يدعم الثاني وبالعكس، ولأنها ثمرة الجهد الجماعي لا الفردي، وبذلك يكون بعضهم للآخر كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، فتسود روح الألفة والتراحم فيما بينهم ولتكون هي صفة المستثمرين الصغار والكبار في المجتمع.

أما فيما يتعلق بالآثار القيمية لأساليب الاستثمار الإسلامي، فلا شك أنها تلتقي في السوق وتنتشر ضوابطها فيه من خلال تنوع هذه الأساليب وما يترتب عليها من نتائج. (وليست السوق هي المؤسسة التي يتقابل فيها العرض والطلب بكل ما يمثلانه من قوى اجتماعية ونشاطات اقتصادية وحسب، فهي أكبر من أن نقول إنها مجال التبادل النقدي والسلعي وتحديد الأسعار، هذه الرؤية التي حددتها المنطلقات الغربية لمفهوم السوق وإنما هي زيادة على ذلك، مجال لممارسة القيم في دائرة النشاط الاقتصادي بعامة والتبادل وتحديد الأسعار بخاصة.

ذلك أن المعاملات الاقتصادية تمارس في ضوء منظومة قيمية وفي المنظور الإسلامي لا يمكننا تصور معاملة اقتصادية أو فعالية اقتصادية مجردة عن القيمة، ولا يمكننا تصور مؤسسة اقتصادية مجردة عن القيمة، ذلك أن القيمة والوجود في الاقتصاد الإسلامي نسيج متكامل، وفي هذه المنطقة يتميز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من الاقتصادات.

فإذا كانت الملكية خاصة أو عامة مؤسسة فإن الضوابط القيمية لآليات حركتها وأهدافها هي التي تحدد طبيعتها وجودها، وإذا كانت الحرية الاقتصادية نظاماً وسلوكاً فإن الضوابط القيمية هي التي تحدد طبيعتها وأهدافها ووسائلها، وإذا كانت السوق مؤسسة فإن الضوابط القيمية هي التي تحدد طبيعتها وجود ذلك السوق^(١).

(١) بحث: البعد القيمي في السوق الإسلامية: د. جاسم الفارس: ١٧.

بالنتيجة فإن المستثمر المسلم من خلال أساليبه التي أقرتها الشريعة للتعامل في السوق سيكون قادراً على التعامل مع القيم الموجودة في السوق المالية التقليدية، مثل: الأنانية والسعي وراء الربح بشتى الطرق غير مشروعة كالكذب والتزوير والرشوة ومحاولة التناول على القوانين الاقتصادية السائدة، من أجل أن يتمكن من توسيع ونشر القيم المالية الإسلامية التي يحملها والتي تمثل البديل القيمي في مجال الاستثمارات الإسلامية، مثل: العدل والرحمة والتيسير على المعسر والسماحة في البيع والشراء عقود المشاركات والتي تتبثق جميعها من الإيمان بالله تعالى في سبيل تنفيذ أوامره على الصعيد الاقتصادي. وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن أساليب الاستثمار الإسلامي تسهم في نشر القيم الاقتصادية الإسلامية في أسواق المال من خلال الأساليب التي يتعامل بها المستثمر المسلم لينمي بها ثروته وإمكانياته، بمعنى أن هذه الأساليب أخذت دورها في بناء المنظومة القيمية الإسلامية كجزء من المعطيات الإسلامية في مجال النشاط الاقتصادي.

ثانياً - تنمية العلاقات الاجتماعية والتكتلات الاقتصادية

ليس من الغريب أن المستثمر إذا اشترك بماله مع المضارب أو مع الشريك الثاني قاصداً الحصول على الربح المعقول والدعم المعنوي والمادي لأبناء المجتمع من خلال النشاط الاستثماري الذي يمارسه مع شريكه فإنه تنشأ بينهما علاقة محبة وتعاون وإخلاص أساسها أحب لأخيك ما تحب لنفسك، وليس من الغريب أن يمنح أحدهما ثقته للآخر، حتى أنها تنمو لتصبح الثقة مطلقة ومتبادلة، لاسيما وأنهما يجتمعان بمصير واحد يقتضي الربح المشترك أو الخسارة المشتركة وهو أمر لا خلاف فيه.

لقد عالجت أساليب الاستثمار الإسلامي أهم ما يفسر العلاقة بين المستثمرين من حب الذات والأنانية والتحاسد والتباغض والتخاصم وفساد ذات البين والسعي وراء المنافع الشخصية، وكذلك عززت العلاقة بين المستثمرين المشتركين. وعلى الرغم من تحول العالم الإسلامي نحو الأنظمة الغربية، إلا أن معظم المسلمين لم يرق لهم تبني المثاليات الغربية، إذ لا يزالون يتطلعون إلى التطبيق الكلي للإسلام، من خلال إقامة العلاقات الاجتماعية الإسلامية المتينة سواء من خلال الزكاة أو من خلال أساليب الاستثمار

الإسلامي أو غيرها من المعطيات الاقتصادية الإسلامية ، حيث أن متانة العلاقات بين المستثمرين يقتضي تقوية أواصر المحبة والتآلف بين أبناء المجتمع الإسلامي الواحد ممثلين لقوله تعالى ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾^(١).

إن مفهوم الأخوة الإسلامية يعني: تلك الرابطة التي تجمع بين مجموعة من الأفراد ارتضوا الإسلام منهجاً للحياة ، فأخضعوا تصرفاتهم لشريعته^(٢) ، يقول الله تعالى ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٣) ، فالإنسان يتكون من مادة وروح ، وكلاهما له متطلبات ينبغي توفرها للفرد ، حيث أن تعادل الروح مع المادة تعادلاً مستقيماً أمر جوهري للإنسان حتى يمكن أن يشعر بالسعادتين معا في هذه الحياة ، ومفهوم هذا التعادل هو أن يشعر الإنسان ببشريته وأدميته بمقدار إحساسه بانتسابه إلى الله^(٤).

أضف إلى ذلك أن أساليب المشاركة تفتح الآفاق أمام إمكانيات التكتلات الاقتصادية وتعزيز الروابط المشتركة بين المستثمرين والبنوك الإسلامية لتكون المنفعة مشتركة بينهما ، ولاسيما وأن العصر الحاضر هو عصر التكتلات المالية الدولية.

إن تطوير العلاقات المالية بين البلدان الإسلامية من خلال إقامة السوق المالية وأساليبها الإسلامية لاشك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمجموعة من الظروف والشروط السائدة في السوق منها السيولة الموجودة والمناخ الاستثماري العام ووسائل النقل والاتصال وسرعة التداول في الأموال وحجم المؤسسات المالية.

(١) سورة آل عمران: ١٠٣ .

(٢) المنهج الإسلامي في التنمية الاقتصادية: د. يوسف إبراهيم يوسف، مطابع الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، ١٤٠١هـ: ٢٧٣ .

(٣) سورة الحجرات: ١٠ .

(٤) العلاقات العامة والخاصة في الإسلام: د. يوسف محمود عبد المقصود، الناشر سيد محمود توكيل، دار المعارف بحرم جامعة الأزهر بالدراسة: ٧ .

كما أن من الممكن عقد اتفاقيات شراكة بين المؤسسات والدول الإسلامية تفتح أفق التعاون المالي بينها على جميع الأبعاد الواقعية الممكنة في ظل التكتلات الدولية البارزة.

ويزداد هذا الأمر تأكيداً في عصرنا الذي تقوم فيه علاقات الدول على التكتلات بأنواعها الشتى، مما يعني أن الأمة لا بد لها من أن تتكفل للتعاون فيما يعود عليها بالنفع وفيما يحمي كيانها ومقومات وجودها وأسس قوتها.

وإذا كانت المجالات التي يلتزم فيها كثيرة فإن موضوعنا ينصب على التعاون بين الأمة في مجال الاقتصاد، وبالذات في مجال التجارة، فهذا الموضوع صار من أهم الموضوعات التي ينبغي للأمة أن تهتم به انطلاقاً من أوامر دينها وانطلاقاً مما تمليه مصلحتها اليوم، حيث صار العالم اليوم يعيش في ظل العديد من التكتلات والتنظيمات الاقتصادية بين الدول المختلفة، لحماية مصالحها الاقتصادية بصفة عامة، والمصالح التجارية بصفة خاصة، ولعل من أبرز الأمثلة على هذه التكتلات ما يعرف اليوم بالسوق الأوروبية المشتركة التي أنشأتها مجموعة من الدول الأوروبية.

وإزاء التكتلات الاقتصادية القائمة في هذا العصر، فإنه يتحتم على الدول الإسلامية أن تخرج من نطاق التبعية وأن تتربط فيما بينها على قاعدة العقيدة الإسلامية ومنهج الإسلام الشامل وأن تتعاون وتتضامن وتتكامل في كل جوانب الحياة، ومن هذه الجوانب: النظام الاقتصادي الإسلامي، وإن من أبرز وسائل التعاون والتكامل في الجانب الاقتصادي السوق الإسلامية المشتركة لما تحققة هذه السوق من مزايا اقتصادية وسياسية خاصة في عصر التكتلات الاقتصادية التي تشكل تحدياً للأمة، كما أن قيام السوق المشتركة أمر ضروري لرفع مستوى معيشة شعوب الدول الأعضاء وزيادة معدل نموها وتقوية مركزها أمام التكتلات الاقتصادية المعاصرة المستغلة والمستبعدة^(١).

ولا خلاف أن الزكاة قربت المسافة بين الغني والفقير، فأقامت بينهما علاقة اجتماعية واقتصادية متينة، فجاءت أساليب الاستثمار الإسلامي بعدها لتكتمل منهجية

(١) بحث: الخطوات الأساسية لإنشاء السوق الإسلامية المشتركة: عبد المجيد محمد السوسة الشرفي، جامعة قطر، منظمة المؤتمر الإسلامي، المؤتمر المنعقد حول خطوات وآفاق التكامل الاقتصادي بين دول العالم الإسلامي، ١٣-١٥ أيار ٢٠٠٢: ٢٣٧.

المعطيات الاقتصادية الإسلامية، وذلك عندما جمعت العمل مع رأس المال وجمعت العامل المضارب مع صاحب المال، فأوجدت بذلك رابطة قوية وعلاقة مشتركة بين المستثمرين يتطلب الحصول على الربح المادي والمعنوي فيها تميمتها ووقايتها من المعوقات وحمايتها مما يحتمل حصوله ضدها، وهذا يقتضي الجدية في العمل وأن تأخذ الكفاءة والخبرة دورها التتموي في العملية الاستثمارية وكل ذلك يجري في إطار من الروابط المتاحة بين المساهمين. مما سبق يتبين أن تنمية العلاقات بين المستثمرين الصغار والكبار العمال وأصحاب الأموال وبناء التكتلات الاقتصادية بينهم ثمرة ناضجة ونتيجة حتمية عند تفعيل الأساليب الاستثمارية في النشاط الاقتصادي في السوق.

ثالثاً - أثر أساليب الاستثمار الإسلامي في الحد من الجريمة

بالنظر لأهمية الموضوع، فإن من الضروري بيان طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار الإسلامي والجريمة سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال تأثير أحدهما على الآخر والمتغيرات الناتجة عنه، وبالمقابل فإن الاستثمار الأجنبي صارت له تأثيرات مباشرة ساعدت على إيجاد مجموعة من الدوافع تسببت في الإجرام ومن جملتها الإسهام في زيادة غنى الأغنياء على حساب فقر الفقراء، وبالتالي تكون المحصلة زيادة الفوارق الطبقيّة في المجتمع، وكذلك الإسهام في هدم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تكون سببا من أسباب تفشي ظاهرة الإجرام.

إن نجاح الاستثمار الإسلامي في تحقيق أهدافه وغاياته له تأثير واضح في صناعة التنمية الاقتصادية وإنعاش المستوى العام للأسعار، وبالتالي إنعاش إمكانيات البائعين والمشتريين في بيعهم وشرائهم والمنتجين والمستهلكين في إنتاجهم واستهلاكهم، وفي أمورهم الحياتية والمعاشية كافة، الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى القضاء على الفقر والعمل دون اتساع دائرته، وهذا من جانب، ومن جانب آخر فإن توضيح هذه العلاقة يقتضي أن نسوق تعريفا واضحا للجريمة يحدد معانيها ومؤشراتها.

والجريمة عند أهل اللغة تعني: الذنب، تقول منه جَرَمَ وَأَجْرَمَ وَاجْتَرَمَ، وتجرم عليه أي أدى عليه ذنباً لم يفعله^(١)، وجاء في لسان العرب: والجرم: التعدي والجرم الذنب والجمع أجرام وجروم، وهو الجريمة^(٢).

وهي من الناحية القانونية تعني: كل سلوك يخالف القانون الجزائي وهي أصناف ودرجات^(٣).

في حين يرى أهل الفقه أنها تعني: فعل أو ترك نصت الشريعة الإسلامية على تحريمه والعقاب عليه^(٤).

إن طبيعة العلاقة القائمة بين الاستثمار الإسلامي من خلال أساليبه المتعددة والمتباينة في آثارها ونتائجها وبين الجريمة تميل إلى أن تكون علاقة عكسية غالباً، حيث أن نجاح الاستثمار الإسلامي في تحقيق مقاصد الشريعة يعمل على توسيع دائرة التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للأفراد ومن ثم تقليل مستوى الفقر الذي يعد الدافع الأول للجريمة، والسبب المباشر في سرعة انتشارها، وهذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن للاستثمار الإسلامي جملة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية تعمل على معالجة الجريمة بشكل أو بآخر، ومن أهم هذه الآثار:

١- معالجة الفقر والعمل على رفع مستوى الدخل العام

لابد في هذا المجال من تعليق، فالفقر له أثر واضح على سلامة التفكير وأسلوبه عند الإنسان، وكيفية فهم المنظومة القيمية والفكرية التي يمتلكها، وهي تتأثر بالفقر تأثراً شديداً، قد تصل إلى مرحلة خطيرة من أسلوب التفكير.

وإذا كان للردائل أسباب اقتصادية فإن الفضائل لا تزكو إلا في ظل القوة المادية التي تمدّها بالغذاء والنماء، فإذا بعدت شقة الفوارق بين إنسان وإنسان في ظل مجتمع واحد قلت

(١) مختار الصحاح: أبو بكر الرازي، مادة (جرم): ١٠٠.

(٢) لسان العرب: ابن منظور، مادة (جرم): ٦٠٤/١.

(٣) الفقر والجريمة: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، مطابع الشرق الأوسط، الرياض: ١٣.

(٤) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية: د. عبد الكريم زيدان، المطبعة العربية، بغداد، ط١، ١٣٨٣هـ-

الفوارق بين الإنسان والحيوان، في قوم يعيشون في الحضيض وهذه المفارقات الفظيعة لا يقدر على حسم نتائجها الخطرة إلا الحكومات^(١).

يقول السيد سابق: وإذا لم يجد الفقراء والضعفاء الكفاية مما هو ضروري وتعرضوا للجوع، حملهم ذلك على الإتيان بكل ضروب الشر، للحصول على الضروري من القوت، فإن البطون إذا جاءت دفعت أصحابها إلى الجرائم وارتكاب كل موبقة، واعتبرت ذلك عملاً مشروعاً، وبالإضافة إلى ذلك فإن الجماعة التي ينتشر فيها الفقر وينشب أنيابه فيها تشتعل فيها العداوة والبغضاء، فيهتز كيان الأمة بما يشيع فيها من تقاطع وتعرض لرواج المذاهب المتطرفة ولا سبيل للقضاء على شرور الفقر إلا بإخراج حق الفقراء ونصيبهم الذي فرضه الله وجعله أمانة في الأغنياء^(٢).

ويرى علماء الاجتماع أن العلاقة بين الفقر بوصفه حالة اقتصادية والجريمة ليست علاقة آلية، بل هي علاقة غير مباشرة، فالفقر يؤثر بداية من مؤسسات النشأة الأولى وبخاصة العائلة التي تؤثر بدورها في نفسية الحدث، ويكون نتيجة لذلك مهدداً بالانحراف عن الطريق السوي والسقوط في هاوية الرذيلة والجريمة.

ويرى علماء النفس أن الشعور بالحرمان هو العامل المتسبب في اختلال توازن الشخصية والمؤدي إلى السلوك الإجرامي^(٣).

فالعوامل الاقتصادية والتي كان لها نصيب كبير في تفسير دوافع السلوك الإجرامي منذ أوقات تاريخية بعيدة، حيث ربط أرسطو وأفلاطون السلوك الإجرامي بسوء الحالة الاقتصادية للفرد أو الجماعة بحيث ينجم السلوك الإجرامي عن حب الثروات والجشع المادي، ولا يمكن حصر الظواهر والمؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلى الجريمة، ولكن

(١) الإسلام وأثره في وقاية المجتمع من الجريمة: شهرزاد عبد الكريم توفيق النعيمي، رسالة ماجستير

مقدمة إلى كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، ١٩٨٧: ٨٩.

(٢) إسلامنا: السيد سابق، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان: ١٢٢.

(٣) بحث: التكافل الاجتماعي في الإسلام والفقر والجريمة: د. وليد غفوري البدري، ندوة المنهج الرياني

في تحصين المجتمع من الجريمة والانحراف، الجامعة الإسلامية، بغداد، مركز البحوث والدراسات،

مبدأ ١٤١٩هـ-١٩٩٩: ١٠.

يبرز في مقدمتها الفقر والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة^(١)، وهو ما أثبتته الفرنسي أندريه جيري عام ١٨٣٣م، حيث استنتج وجود علاقة تؤكد دور العوامل الاقتصادية في إحداث ظاهرة الجريمة^(٢).

لقد تمت دراسة في إيطاليا في المدة بين ١٨٧٣-١٨٨٣، حيث وزعت ثروة كل إقليم بإيطاليا على عدد سكانه لاستخراج متوسط نصيب الفرد من الثروة في كل إقليم، وبحث علاقته مع معدلات الإجرام في كل إقليم، خلال المدة نفسها، واستنتج أن الإجرام في كل إقليم يزداد بنقص نصيب الإقليم من الثروة.

بينما قام بعض الباحثين بدراسة الحالة الاقتصادية للمجرمين أنفسهم بدلا من السكان كل، فقام سيرل بيرت عام ١٩٢٥ ببحث أثر الفقر على جرائم الأحداث في مدينة لندن، واستنتج أن أكثر من نصف الأحداث الجانحين جاءوا من عائلات فقيرة، وأن ١٩٪ من هذه العائلات فقيرة جدا، في الوقت الذي لا تزيد فيه نسب العائلات الفقيرة جدا في لندن عن ٨٪ من مجموع سكانها^(٣).

ومما تقدم يثبت لنا أن الفقر يقف في مقدمة العوامل الاقتصادية التي تعمل على إيجاد ظاهرة الجريمة، ومن هنا جاءت بعض إمكانيات وأهداف الاستثمار الإسلامي لتقلل من آثار الجريمة، هذا من جهة دوافع الجريمة.

أما من جهة ما تكلفه الجريمة من أموال ووسائل تصرف لأجهزة الأمن والشرطة والمكافحة ضد الجريمة فهي بمجموعها تكاليف باهظة، فعلى سبيل المثال:

تكلف مكافحة الجريمة اقتصاد الولايات المتحدة وحدها ٤٠٠ مليار دولار سنويا^(٤)، وهذه المحصلة تعد نتيجة حتمية بالنسبة لآليات الاستثمار التقليدي الغربي الذي يساوي بين

(١) بحث: أثر التغيرات الاقتصادية على الجريمة في المملكة العربية السعودية: سيد فتحي أحمد الخولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، المجلد ١٤، العدد ٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠: ٣٨.

(٢) المصدر نفسه: ٣٩.

(٣) المصدر نفسه: ٤٠، ٤١.

(٤) مجلة الاقتصاد الإسلامي، مقالة بعنوان: الجريمة المنظمة في العالم: إبراهيم محمود علي، العدد

٢٦٥، لسنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣: ٤٩.

الإنسان والمادة، بخلاف إمكانيات نظرية الاستثمار الإسلامي المتعدد الأساليب التي يمكن القول إنها أسهمت في الحد من خطر الجريمة من خلال معالجة الفقر وإنعاش الحالة الاقتصادية من خلال رفع مستوى الدخل المتحصل من أرباح المشاركة والمضاربة والمرايحة، وكذلك رفع الحالة المعنوية بسبب العلاقات الناشئة من المشاركة والمضاربة والمرايحة التي تزرع الثقة المتبادلة والاطمئنان بين الأطراف المتشاركة في المشروع، وبالنتيجة تكون هناك خطوة فعالة ومؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر لتخفيض تكاليف مكافحة الجريمة.

٢- إمكانية التعامل مع البطالة كونها دافعاً للجريمة

لاشك أن المجرم يخطو نحو جريمته عندما يعتقد أن المنافع التي يحصل عليها من خلال السلوك الإجرامي أكبر من المنافع المتواضعة التي يحصل عليها من خلال عمله اليومي ذي الدخل المحدود، وعلى الرغم من وجود الخطر الأمني لاسيما إذا وجد طرف لا يملك شيئاً بجانب طرف آخر يملك الكثير، فإن هذا التباين الواسع لا شك أنه يؤثر في تفكير الفرد، ليجرّم إلى حقيقة إجرامية في النهاية.

ولذلك جاء التقارب العملي الذي أوجده الاستثمار الإسلامي بين صاحب الحرفة الذي لا يملك رأس المال، وبين صاحب رأس المال في العمل الإنمائي عن طريق تفعيل أحد أساليب الاستثمار يتم اختياره من كلاهما وبما يناسبهما.

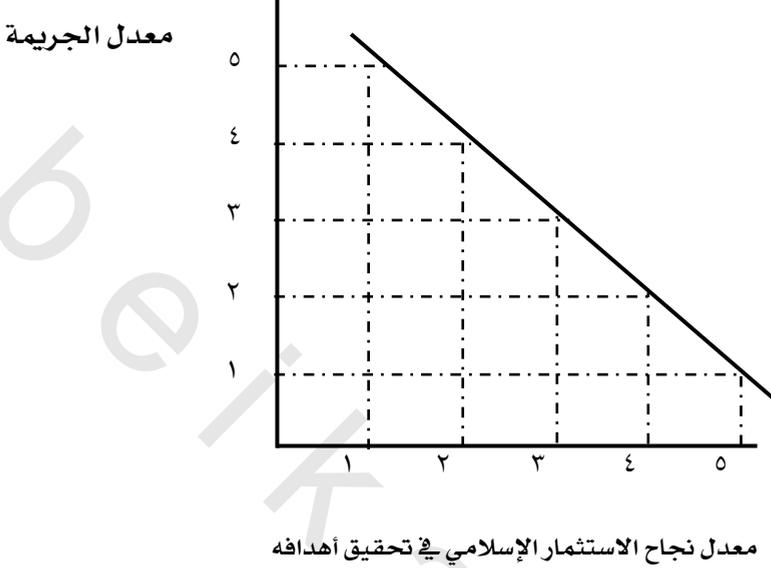
٣- تعزيز الثقة بالله ثم بالآخرين

إن إسهامات أساليب الاستثمار في الإسلام لا تغفل عن الجانب القيمي والروحي عند الإنسان، وهي كفيلة لبناء الثقة العالية والمطلقة بالله تعالى أولاً، وبالآخرين ثانياً، وهي كفيلة بأن تشيع روح الألفة والتراحم بين الأطراف المشتركة في المشروع لاسيما وأن هذه المشاركة قائمة على مبدأ: الغنم بالغرم، بمعنى المشاركة في تحمل الأرباح والخسائر.

مما سبق يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل رقم (٥) الآتي:

الشكل رقم (٥)

يوضح طبيعة العلاقة القائمة بين معدل نجاح الاستثمار الإسلامي في تحقيق أهدافه وبين معدل الجريمة



نلاحظ من الشكل رقم (٥) أنه إذا كان معدل نجاح الاستثمار الإسلامي في تحقيق أهدافه (١٠) فإن معدل الجريمة يكون (٥٠)، أما إذا كان معدل النجاح (٢٠) فإن معدل الجريمة (٤٠)، بينما يرتفع معدل النجاح ليصل (٣٠) فأدى ذلك إلى انخفاض معدل الجريمة إلى (٣٠)، وحين استمر معدل النجاح في الارتفاع حتى وصل (٤٠) انخفض معدل الجريمة بالمقابل إلى (٢٠) حتى انتهت عملية نجاح الاستثمار الإسلامي بمعدل (٥٠)، والتي أنهت الجريمة بمعدل (١٠)، أي أنه من الصواب القول: بأن العلاقة القائمة بين نجاح الاستثمار الإسلامي في تحقيق أهدافه والجريمة تميل إلى أن تكون عكسية في الغالب.

كل ذلك في حال كون الاستثمار الإسلامي بأساليبه المتعددة كفوءاً، أما في حال غياب كفاءة الاستثمار الإسلامي وفعاليتها فإن هذا يقتضي اتساع دائرة الجريمة في ظل نمو واضح لدوافعها وهو ما نراه حاصلًا في بعض المجتمعات الإسلامية التي تضع بعض الاستثمارات الأجنبية أنموذجًا لها تحاول تقليدها بين الحين والآخر.

المبحث الثالث

الأثار العامة

أولاً- التصدي لأهم صيغ الاستغلال والضرر

تحدث القرآن الكريم كثيرا عن الضرر^(١)، وتناولته السنة النبوية في مواطن كثيرة، منها قوله ﷺ (لا ضرر ولا ضرار، من ضار ضاره الله، ومن شاق شاق الله عليه)^(٢)، وجميع هذه الآيات والأحاديث تدل على تحريم الضرر بكل أشكاله، والذي يهمننا هو الضرر الحاصل في الأنشطة الاقتصادية، وحصرا في جانب الاستثمارات المالية ودور أساليب الاستثمار الإسلامي في التصدي لأهم صيغ الاستغلال والضرر المنتشرة في الأسواق.

استطاعت أساليب الاستثمار الإسلامي أن تقدم الحلول المناسبة أمام صيغ الاستثمار الظالمة المنتشرة في أوجه النشاط الاقتصادي، والتي أضرت بالمستثمر واستنزفت جهده، سواء كان فردا أم جماعات أم مؤسسات، ولذلك فإن التعامل بهذه الصيغ الإسلامية يعد فريضة مالية دينية، يؤديها المستثمر المسلم امتثالاً لأمر الله تعالى وابتغاء مرضاته وسعياً وراء ثمرها وأثرها.

فالمستثمرون المسلمون هم لبنات المجتمع، وسلامة البناء الاقتصادي للمجتمع يتطلب حماية لبناته من أساليب الاستغلال والإضرار بها، لأن إهمال مصادر الاستغلال والضرر يؤدي بالنتيجة إلى استنزاف الطاقات وضياع الجهد المبذول ولذلك يمكن القول إن هذه

(١) انظر الآيات: آل عمران: ١٤٤، هود: ٥٧، يونس: ١٠٦، آل عمران: ١٢٠، آل عمران: ١١١، الطلاق: ٦.

(٢) هذا الحديث صحيح الإسناد على شرط مسلم، المستدرک على الصحيحين: ٦٦/٢.

الأساليب المشروعة هي جزء من نظرية الإسلام في التغيير والإصلاح، وقد استطاعت تقديم البديل الأفضل في الاستثمارات.

ويبرز من بين صور الاستغلال التقليدي في أسواق المال الدولية، صيغ عدة منها: الإقراض والبيع على المكشوف والعمليات الآجلة وبيع المعدوم غير الموجود وبيع الإنسان ما لا يملك وبيع ما اشتراه قبل قبضه والمضاربة بالسندات والأسهم الممتازة، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإن هذه الأساليب تمكنت من مواجهة الاستغلال والضرر الحاصل في مختلف القطاعات المالية والزراعية والصناعية والتجارية، وأهمها في مجال القروض الربوية وإقامة العدالة في شتى هذه القطاعات، فالمالية مثلا من خلال أساليب المشاركة إذ أن الربح المالي قد يكون على قدر المخاطرة المالية، ولا ضرر في ذلك، أما القطاع الزراعي فمن خلال أسلوب المزارعة والمساقاة، إذ أن المحصول يوزع بين صاحب الأرض والمزارع ولا مانع من ذلك، وأما القطاع الصناعي فمن خلال أسلوب الاستصناع الذي يحصل فيه الصانع على حقه وأجرته في مقابل ما يقوم به من حرفة واستصناع، وأما في مجال القطاع التجاري فبواسطة أساليب البيوع كالمرايحة والصرف والسلم والاستعانة بأساليب الإجارة والأساليب الأخرى أيضا.

وإذا كان الاستغلال منتشرا في الأسواق الإسلامية، فليس السبب في صيغ الاستثمار، بل لعل السبب يعود إلى المستثمرين والمستهلكين أنفسهم، وأخلاقياتهم وضعف الوانع الديني لديهم، أو قد يكون السبب هو ضعف إمكانياتهم المادية وجهلهم بالكثير من الأحكام الشرعية.

أضف إلى ذلك ما يمكن تصنيفه تحت هذا الإطار من أسباب اقتصادية أو أخلاقية أو ظروف بيئية أخرى، وهي جميعها بعيدة كل البعد عن ضوابط الصيغ الشرعية للاستثمار.

ثانياً - التخلص من كل أشكال التبعية وإبداها بالتحرر المالي

تعمل أساليب الاستثمار الإسلامي على تخليص سوق المال والمستثمرين من كل أشكال التبعية المالية من خلال بناء منهجية مستقلة خاصة بالاستثمار والمستثمر إذ تعمل على تفعيل دور هذه الأساليب في السوق من أجل التجرد عن كل أشكال السيطرة عليها سواء كان ذلك من قبل الأسواق المالية الدولية أو من قبل المؤسسات المالية الكبرى، التي تستثمر فيها، والتي من أهم أساليبها أسلوب الإقراض بفائدة، الذي كلما طال وقته

صعبت مهمة تسديده أو الإيفاء به، نظرا لزيادة الفائدة بمرور الوقت، ولأجله يخضع المقترضون دائما لضريبة القرض فتكون السيطرة على استثماراتهم من أسهل ما يكون. وليس من الغريب أن غالبية الدول العربية والإسلامية تعاني من هذه التبعية وعدم الاستقلالية في الجانب الاقتصادي والثقافي.

وقد كان من نتائج خضوع المجتمع الإسلامي لأسلوب العيش الغربي أن دخل مرحلة خطيرة من الضعف والتأزم، فظهرت عوامل الازدراء بكياننا المعنوي والروحي والديني، وفقدان الثقة بالنفس والتقمص لشخصية الأجنبي وظهور الميوعة والتراخي والأتكالية وعدم القدرة على التضحية والنفاق والرياء وتعاطي الخمر والقمار والزنا والمبالغة وتزوير الحقيقة وعدم تقدير قيمة الوقت واحتقار العمل اليدوي وعدم تحمل المسؤولية والتعصب للون والجنس والاستخفاف بحياة الإنسان والغش في المعاملة وشهادة الزور^(١).

وبالجملة فإن أخطر ما يطرح أسلوب العيش الغربي في المجتمع الإسلامي فكرة (عبادة الحياة)، ولقد استشرى هذا الخطر بين المسلمين نتيجة للمفاهيم الماركسية والمادية التي تداولت في العصر الأخير، وهي من أخطر محاولات الخروج عن الإطار الإسلامي، فالمسلمون لا يؤمنون بانكباب الناس على الحياة وليس من مفهوم هذا الاندفاع إلى هذه الغاية بل هم يقبلون على الحياة ويتداولونها دون أن تحرم عليهم زينتها على أن تكون العملية كلها في إطار الإيمان بإقامة المجتمع الرباني وإعلاء شأن الخيرية والبذل^(٢).

وإذا كان الأمر بهذا الشكل فإن مما لا شك فيه أن أحد الأدوات المهمة في إعادة صياغة المجتمعات الإسلامية، هو طريقة الاستثمار في النشاطات الاقتصادية المختلفة لما للتأثيرات المادية من دور واضح في إمكانية التغيير باتجاه المنهج الاقتصادي المستقل والخاص بهذه الأساليب التي تمهد نحو إقامة التحرر المالي.

ويعد التحرر المالي ظاهرة حديثة نسبيا ويقصد بها: محاولة الحكومة تخفيف القيود على النظام المالي بما فيه من مؤسسات مالية وأسواق مالية وأدوات مالية بهدف تفعيل

(١) المجتمع الإسلامي المعاصر في مواجهة رياح السموم: أنور الجندي، دار الاعتصام، ودار العلوم للطباعة، ١٩٧٨: ٥٦، ٥٧.

(٢) المصدر السابق: ٦٠.

مساهمتها في النمو الاقتصادي، إن عدم تدخل الحكومة أو تقليل حجم تدخلاتها يعني بوجه آخر حالة الانفتاح المالي لعمل السوق المالية من حيث تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية وحرية تبادل العملات^(١).

وعلى الرغم من السلبيات التي تقترن بظاهرة التحرر المالي^(٢)، إلا أن لها الأفضلية في الغالب كونها تعبر عن الفكر المالي والإرادة المستقلة غير التابعة لجهة مالية معينة، لاسيما ونحن نعيش اليوم في ظل سيطرة اقتصادية وعلمية للدول الكبرى على بلدان العالم الثالث، والتي أدت إلى تقليل فرص الإعمار المالي فيها واستنزاف إمكانياتها. ولعل ترقب نتائج أساليب الاستثمار الإسلامي بحذر وتجريب يعطي لهذه الأساليب أهمية أكبر لأن فك قيود التبعية ليس أمرا سهلا ويتطلب مضاعفة الجهود والعمل على اتباع أفضل صيغ ممكنة.

ثالثاً - أثر أساليب الاستثمار الإسلامي في مواجهة العولمة

تمثل الأسواق المالية العالمية (البورصات) أداة مهمة وفاعلة من أدوات العولمة تتضح من خلال السيطرة على إدارتها وهيكلتها ومواردها، ولاسيما وأنها بدأت تؤثر في اقتصاديات الدول الكبرى، وفي الوقت الحاضر أخذت دورها في نشرات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة وفي شبكات الاتصال العالمية الإنترنت، ومن هنا جاء الاهتمام بالبورصات وإصداراتها موطن اهتمام الكثير من الباحثين والدارسين وقامت بسببها الكثير من المؤتمرات الاقتصادية والسياسية في الجامعات وغيرها.

إن للعولمة تأثيرا واضحا على أفكار الشعوب بحيث تعمل على إلغاء ثقافتها تدريجيا، بحيث يكون التغيير الثقافي المستورد ذا أثر واضح على الفكر الإنساني. فلقد تزامنت نهاية القرن العشرين مع بزوغ ظاهرة العولمة التي تتسع مجالاتها لتشمل الاقتصاد والمال والتجارة والبورصات وتقنية العمل ويسري مفعولها بجميع أبعادها الثقافية وهي بذلك توجد معادلة جديدة من المؤثرات والإمكانيات ويراد من كل هذا توحيد العالم على نسق واحد ومعادلة واحدة كأنه قرية صغيرة، وقد تكون ظاهرة العولمة ذات جذور قديمة تعود إلى

(١) التمويل الدولي مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات: د. سرمد كوكب الجميل: ٦١.

(٢) انظر هذه السلبيات في المصدر نفسه: ٦٣.

زيادة العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات أو في انتقال رؤوس الأموال أو في انتشار المعلومات والأفكار أو في تأثر أمة بقيم وعادات غيرها من الأمم حتى تندمج الثقافات فتصبح على شكل نسق واحد ، فالعولمة إذن نظام أو نسق ذو أبعاد تتجاوز دائرة الاقتصاد ، كما أنها نظام عالمي يشمل المال والتسويق والمبادلات والاتصال ويشمل أيضا مجال السياسة والفكر.

فالعولمة من العالم ، وهي ظاهرة عالمية كونية شاملة ، تغمر كرتنا الأرضية ، وهي أكبر حقيقة واقعية في عصرنا الراهن في ظل ثورة أحالت الكرة الأرضية إلى كرة من المعلومات تدور في الاتجاهات كلها.

إن العولمة غزت الدنيا كلها في سياسة الاقتصاد والاجتماع والتربية والتعليم والثقافة والإعلام والآلات العسكرية ، هناك ما يزيد على خمسمائة قمر صناعي تدور حول الأرض مرسله إشارات لاسلكية تدعو إلى العولمة ، فبواسطة الصور المتحركة على شاشات أكثر من مليار جهاز تلفازي ، تتشابه الصور وتتوحد الأفكار والأحلام والأمانى والأفعال ، بحيث قيل عن هذا الإعلام إعلام بلا وطن في فضاء بلا حدود^(١).

ويرى أنصار العولمة ، أنها فتح مبین سيحقق للإنسانية سعادتها ، لأنها تتطوي ، كما يظنون خطأ ، على الانتقال من عزلة الدولة القومية إلى رحاب الإنسانية ، من التمسك الشديد بالثقافات الإقليمية والقومية والمحلية المنغلقة إلى ثقافة عقلانية جديدة ، وهي - كما يدعي مروجوها ، تؤدي إلى توسيع رقعة الديمقراطية ، وفتح الأسواق أمام السلع والخدمات وزيادة حركة الاستثمار الأجنبي ، ويرى آخرون أن العولمة أصبحت حقيقة من حقائق العصر ، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال تجاهلها أو الالتفاف حولها أو تجنبها ، وأنها تتطوي على فرض بقدر ما تتطوي على مخاطر وتحديات ، ومن ثم لم يبق ، بحسب رأيهم ، إلا محاولة التأقلم معها أو العمل على مسيرتها واستيعابها.

وإذا كانت ثمة إيجابيات للعولمة ، فإنها لا تتحقق إلا في المجتمعات القادرة على المنافسة ، والتي تتوافر لديها عناصر الإنتاج العالمية ، ومستويات الجودة والبنية التحتية والمناخ الاقتصادي المناسب والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ، وهذه العناصر والمقومات لا تتوافر في عالمنا العربي والإسلامي. وبين المؤيدين والمعارضين يقف فريق ثالث

(١) العولمة في المنظور الإسلامي: د. محسن عبد الحميد، ط١، ٢٠٠٢: ٥٦.

يطلب بـ(العولمة الإسلامية)، فنحن نتحدث عن فلسفة جديدة للتعاون بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب، لكننا نتجاهل حقيقة مؤلمة وهي أن التعاون والتكامل وخاصة في المجال الاقتصادي، ليس له وجود حقيقي في الأقطار العربية والإسلامية، مع أن مجتمعاتنا تحمل كل مقومات الوحدة والتكامل وإقامة كيان اقتصادي فعال يحقق آمال المسلمين وتطلعاتهم في مستوى معيشي أفضل^(١).

ويعرف صندوق النقد الدولي العولمة بأنها:

التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل بالسلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود، إضافة لتدفق الأموال الدولية والانتشار المتسارع للتكنولوجيا في أرجاء العالم كله^(٢).

إن للعولمة مظاهر سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية، غير أن الطابع العام لها هو المظهر الاقتصادي، ويلاحظ هذا من خلال عولمة النشاط المالي واندماج وارتباط أسواق النقد والمال ببعضها، ووجود كيانات مصرفية عملاقة ومؤسسات استثمارية عابرة للقارات وشركات متعددة الجنسيات^(٣).

جاء في مجلة الاقتصاد الإسلامي مقال بعنوان (حروب الأموال): إنها لعبة قديمة، بقوانين جديدة، لقد كان صراع الأمم من أجل السلطة تحكمه الجيوش والإمبراطوريات والأيدلوجيات، لكنه أصبح اليوم يدور في قاعات البورصات، التي ظل أصحابها يتحكمون وعلى مدار الساعة في اقتصاديات البلدان، وبإمكانهم بإشارة بسيطة الهجوم على عملة ضعيفة أو تشريد رأس المال العالمي من بلد قد تتضاعف فيه الضرائب بدون ضرورة اقتصادية، إنهم قادرون على إنجاح اقتصاد بلد بكامله وإفشال غيره.

وفي الواقع فإن الهدف من توفر المال هو إيجاد مواطن عمل، فرأس المال يعني الاستثمار والاستثمار يعني التوظيف، وهذه حكمة اقتصادية قديمة، أما الذي تغير فهو طبيعة رأس المال، الذي أصبح يتنقل بسرعة ومن الصعب الاستمرار في توظيفه أو مراقبته،

(١) تقويم كفاءة وفعالية الأداء الاقتصادي للمصارف الإسلامية: خالد شاحوذ: ٢٠٠٨.

(٢) مجلة الاقتصاد الإسلامي: العدد ٢٦٥، ربيع الآخر ١٤٢٤هـ- يونيو ٢٠٠٣: ٢٣.

(٣) المصدر نفسه: ٢٣، ٢٤.

ففي التسعينات تمكنت أكثر من ٥٠ دولة نامية من تأسيس أسواق مالية جعلت عشرات الملايين من مواطنيها يتحررون من قيود المذهب الماركسي أو الدولاني، وبلغ رأس المال المتقل في العالم خلال سنة ١٩٩٣ حوالي ثلاثة تريليونات دولار، وتمثل هذه الثروة الخاصة ثلاثة أرباع الميزانية السنوية المجمع لأكبر سبع دول صناعية في العالم، وأسفر ذلك عن إبعاد السلطة الجغرافية والسياسية عن الحكومات، وجعلها بين أيدي المؤسسات المالية الكبرى، وهذا من الأسباب الرئيسية التي عرقلت البنوك المركزية في كبح تقلبات الين والدولار والعملات الأوروبية^(١).

تهدف العولمة إلى إلحاق الوحدات الاقتصادية كافة بالسوق العالمية لإدارتها مركزيا من الخارج، وكذلك العمل على اختراق السوق العربية والمالية من قبل السوق الأجنبي، أضف إلى ذلك إدارة الاقتصادات الوطنية وفق قوانين السوق الدولية، بعيدا عن متطلبات التنمية الاقتصادية والعمل على التحكم بها، وذلك عن طريق فرض أنظمة وقوانين قهرية ملزمة عملية على الشعوب والمؤسسات لكي تحكم السيطرة عليها، ومن أهم المؤسسات الدولية التي تخدم قضايا العولمة، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وأسواق المال العالمية المتنافسة فيما بينها.

وإذا كانت هذه آثار العولمة على الشعوب والمؤسسات، وإذا كانت الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المالية تقف في مقدمة المؤسسات الاقتصادية التي تخدم العولمة بشكل مباشر، فإن أساليب الاستثمار الإسلامي تعمل على الحد من تأثيرات العولمة، وبناء منهجية مستقلة تقتضي التخلص من التبعية المالية لأسواق المال العالمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية، لتساهم بذلك في بناء سوق المال الإسلامية الدولية، التي تخدم المستثمرين من أبناء المسلمين الذين عكفوا عن الاستثمار في أسواق المال الكبرى لما فيها من معاملات واستثمارات وإيرادات محظورة شرعا.

وإذا كان للاستثمار الأجنبي أساليب محظورة، فإن للاستثمار الإسلامي بدائل ناجحة تكمن في أساليبه المتعددة والمتشعبة والتي تمنح للمستثمرين إمكانيات نجاح استثماراتهم بشكل مرضي لتشريعات الإسلام والمستثمرين أنفسهم، بالشكل الذي يعمل على انفتاح الأسواق المالية الإسلامية الكفوءة على الأسواق العالمية والتأثير فيها.

(١) المصدر السابق: العدد ١٨٨، السنة السادسة عشرة، رجب ١٤١٧هـ - نوفمبر/ديسمبر ١٩٩٦: ٣٧.

بمعنى أن البورصات الإسلامية قادرة من خلال أساليبها الاستثمارية على مواجهة بعض الأزمات والتقلبات التي تطرأ على البورصات الغربية، لاسيما وأن هذه الأساليب تعمل على تقليل مخاطر الاستثمارات.

وتعمل العولة على انفتاح الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتكاملها وفي ظل العلاقات والإمكانات غير المتكافئة فإن الأسواق والمؤسسات المالية الكفوءة في البلدان المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على مثيلاتها في البلدان النامية، وتجعلها غير قادرة على القيام بدورها بالشكل المطلوب.

بالمقابل فإن أساليب الاستثمار الإسلامي تعمل على انفتاح أسواق المال والمؤسسات المالية الإسلامية فيما بينها من جانب، وتقييم الأواصر والعلاقات المتباينة بحسب ظروف الاستثمارات الكفوءة، لاسيما من خلال أساليب المشاركات والبيوع التي تقتضي دخول أعداد غير محدودة من المستثمرين المسلمين وغيرهم، فالمستثمر إما يكون شريكا أو مضاربا أو أجيرا أو بائعا أو مشتريا.. الخ.

وما أجمل أن مستشرقا مثل لويس ماسنيون قد دعا المسلمين والعرب إلى هذه المقاومة، حين قال: من حق العرب أن يقاوتوا أمام هذه الدعاية المذلة التي تقترح عليهم التنازل عن شرفهم وتراثهم والاستسلام أمام القوة الغربية ورؤوس الأموال المصرفية التي تطلب إليهم الانسجام في طريق عملهم مع هذه الحضارة الكاذبة، حضارة الإنسان الآلي التي لم تعد تؤمن بنفسها أو بالذات الإلهية، وتصبو إلى إخضاع العالم إلى نظامية ثقافية غربية بلهاء، إن هذا الإنتاج الصناعي المغشوش سيسقط سريعا وشيكا، فليصمد العرب فالعالم في حاجة إليهم^(١).

ولذلك فإن من الضروري الإشارة إلى أهمية التكيف مع التطورات والتغيرات التي تظهر نتيجة تفعيل هذه الأساليب في البورصات الإسلامية لتكون مرحلة أولى تهيئ للدخول في مرحلة ثانية من تعميم هذه الأساليب على البورصات الدولية، من أجل التأثير فيها وإحداث التغيير الإنمائي المشروع في هذا العالم بعدما أثبتت نتائج العولة من خلال وسائلها المالية نجاحها في انتشار من هم دون خط الفقر وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل بعد أن تم نهب ثرواتهم وخيراتهم بواسطة إخضاع مؤسساتهم المالية لمؤسساتها المالية الكبرى، ونحن

(١) المجتمع الإسلامي المعاصر: أنور الجندي: ٥٧.

نرى ما يصاحب ذلك من سوء التغذية والجوع وكثرة من يحصلون على دخل يومي دولار واحد أو أقل^(١).

وعليه فإن البديل الناجح، يدور حول إمكانية استغلال صفة عالمية العولمة من أجل نشر أساليب الاستثمار الإسلامي عبر مؤسساتها وأسواقها المالية، ومن خلال الإعلان عنها في وسائل الإعلام الفضائية من أجل تعميمها وتفعيلها بدل أن نقيم المظاهرات والمؤتمرات المناهضة للعولمة، بحيث نجد أن هذه الأساليب من أهم التحديات المالية الإسلامية أمام الغزو المالي الهائل الذي بات يحكم العالم اليوم، وبسبب ذلك لابد من منح الفرصة لهذه الأساليب في أن تظهر إمكانياتها الإنمائية في مجال البورصات المحلية والدولية.

ولعل أفضلية أساليب الاستثمار الإسلامي في تفعيل دورها في أسواق المال التقليدية يعود إلى أمرين رئيسيين:

الأول: أنها موافقة لشريعة الله تعالى، وهو ما يبحث عنه عامة الناس والمستثمرين منهم بمعنى أنها حققت رغباتهم.

الثاني: ما يترتب عليها من آثار اقتصادية اجتماعية وعامة تتسجم مع بعضها في مسار الاستقلالية في المنهج الإلهي لتواجه تيار العولمة القادم من ساحة الفكر الوضعي.

ومجمل القول، إن العولمة ظهرت لتسلب الإنسان قدراته الفكرية والمادية، ولعل أساليب الاستثمار الإسلامي لها إمكانية مواجهة هذه الظاهرة في بعض اتجاهاتها المتمثلة بالدخول في نشاط أهم وسيلة للعولمة في الوقت المعاصر، ألا وهي الأسواق المالية (البورصات) في محاولة لإصلاح ما تم تعطيله من قبل الاستثمارات والأسواق الأجنبية التي نجحت في مجالات مادية عديدة على حساب مجالات إنسانية وأخلاقية أخرى زادت انحطاطاً.

(١) للاطلاع على البيانات المالية حول هذا الموضوع ينظر: تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة